African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 2, Issue 4, October-December 2023, Page No: 572-597
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
معامل التأثير العربي 2023: 1.25 SJIFactor 2023: 5.58 ISI 2022-2023: 0.510

تطبيق المعادلة البنائية في تحليل الفروق المعلمية لأثر مكونات النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية بين المصارف التجارية العامة والخاصة في ليبيا

د. مرعي علي ضـــو عبد الله *
قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الزيتونة، ليبيا

Applying the structural equation in analyzing the parametric differences of the impact of components of electronic accounting information systems on the quality of financial reports between public and private commercial banks in Libya

Dr. Marai. A. D. Abdalla*
Department of Accounting, Faculty of Commerce, Azzaytuna University, Libya

*Corresponding author sulimanmarei@gmail.com *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2023-10-28 **تاريخ القبول:** 2023-12-15 **تاريخ النشر:** 2023-12-20

الملخّص

تهفو الدراسة إلى تحليل اثر مكونات النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية ،على القطاع المصرفي العام والخاص ولتحقيق تلك الأهداف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن لطبيعة واهداف الدراسة، واعتمدت الدراسة على الاستبيان كمصدر رئيسياً لجمع البيانات الأولية، ، كما تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تناسب واختبار الفرض الرئيسي للدراسة والمتمثلة في الإحصاء الوصفي العام (SPSS-24) لتحليل اتجاهات وآراء المبحوثين حول عبارات الاستبيان، كما اعتمد الباحث على أسلوب تحليل النماذج البنائية بطريقة المجموعات المتعددة ببرنامج الإحصائي المتقدم (Amos) ،لاختبار الفروق الإحصائية في بين المصارف التجارية العامة والخاصة وبيان أيهما كان الأفضل من حيث قيم الدلالات المعلمية، و تمثل مجتمع الدراسة في جميع موظفي المصارف التجارية (العامة والخاصة) في ليبيا واستهدفت ذوي التخصصات المالية والمصرفية والنظم المعلوماتية، وحققت النتائج التالية: زيادة معدلات المتوسطات الحسابية فيما يتعلق بأبعاد النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية للمصارف التجارية الخاصة مقارنةً عن نظيرتها العامة، كما دلت كافة النتائج على وجود فروق في قيم التقديرات بين ابعاد مكونات النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية لصالح المصارف التجارية الخاصة ، وأوصت الدراسة المصارف التجارية العامة الاستفادة من تجارب المصارف الخاصة ومحاولة تطوير وتعزيز الأنظمة المطبقة حالياً لديها.

الكلمات المفتاحية: النظم الالكترونية للمعلومات المحاسبية، المصارف التجارية، التقارير المالية.

Abstract
The study aimed to analyze the impact of the components of electronic accounting information systems on the quality of financial reports, in the public and private banking sectors. To achieve these objectives, the study followed the comparative descriptive analytical approach to the nature and objectives of the study. The study relied on the questionnaire as a main source for collecting primary data. It also relied on a group of statistical methods that suit and test the main hypothesis of the study, which are general descriptive statistics (SPSS-24) to analyze the attitudes and opinions of the respondents regarding the questionnaire statements. The researcher also relied on the method of analyzing structural models using the multiple groups method in the Advanced Statistical Program (Amos), to test the statistical differences between banks. Public and private commercial businesses and an indication of which was better in terms of parameter values. The study population represented all employees of commercial banks (public and private) in Libya and targeted those with specializations in finance, banking and information systems. The study reached a set of results, the most important of which are: high rates of arithmetic averages about the dimensions of electronic accounting information systems and the quality of financial reports for private commercial banks compared to their public counterparts. All results also indicated that there are differences in the estimation values between the dimensions of the components of electronic accounting information systems on the quality of financial reports for the benefit of private commercial banks. The study recommended that public commercial banks benefit from the experiences of Private banks and try to develop and enhance the systems currently applied to them.

Keywords: Electronic accounting information systems, commercial banks, financial reports**.**

المحور الأول: الإطار العام للدراسة

1.المقدمة:

أدى التطور في معالجة البيانات وتقديم المعلومات إلى ظهور أنماط عمل جديدة، ساعدت في تغيير الوسائل والتقنيات الحديثة بأنواعها المختلفة في تطبيق منهجيات، واستراتيجيات وأدوات، وأساليب ذكية ،وأفكار حديثة لا تعتمد بشكل أساسي على النظام التقليدي، بل اتخذت من التقنيات الرقمية أسلوباً لمعالجة بياناتها، وطوّرت من مفهومه وآلياته من النظام التقليدي الضيق إلى الفضاء الرقمي الواسع ، ولقد أصبح استعمال التقنيات الحديثة بأنواعها المختلفة عنصراً أساسياً وهاماً في تحسين وتطوير الخدمات، ولاسيما في المصارف التجارية التي أصبحت اليوم تهدف إلى تبني وسائل تقنية حديثة من جهة، ومن جهة أخرى صقل قدرات ومهارات موظفيها وزيادة الفاعلية، وتحسين الأداء، والإنتاجية، بغية تقديم أفضل الخدمات لعملائها (قرني،2021) ،وفي ظل زيادة الاهتمام بالنظم الإلكترونية، مما جعل من النظم المالية التقليدية أكثر تعقيدا، وأوجب ذلك الأمر الاعتماد على النظم الإلكترونية في معالجة البيانات المالية لضمان الدقة والسرعة في تقديمها، كما استوجب ذلك الأمر بضرورة تكيف الماليين ومجاراتهم للتطورات الجديدة من خلال زيادة معرفتهم بتقنيات الحوسبة وشبكة المعلومات العنكبوتية ، بغية التأقلم مع بيئة العمل المتغيرة بشكل مستمر، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير بيئة تكنولوجيا المعلومات على التخصص المهني ونخص بالذكر مهنة المحاسبة (الزبيدي، 2019). وتعد اليوم المعالجة الإلكترونية للبيانات المالية أحد المفاهيم الأساسية المتعلقة باستخدام التكنولوجيا نتيجة لقبول وتبني ودمج الاتجاهات الرقمية في كل مجال من مجالات الحياة تقريبًا، حيث تعتمد النظم الإلكتروني بشكل أساسي على وسائل تقنية حديثة لمعالجة البيانات وتقديم المعلومات، وغير ذلك (Habes, Alghizzawi, Ali, et al., 2020).

وكان للمصارف هي أيضاً النصيب من ذلك التغيير حيث شهدت تحولات جذرية في آليات معالجة بياناتها، و تُعد المعلومات المصرفية الرقمية أمراً بالغ الأهمية ،بل تعدت ذلك وأصبحت حتّمية فرضتها التغيرات الحالية في ظل الانتشار الواسع للتجارة الإلكترونية، فمعالجة البيانات ورقمنتها اليوم أصبح ضرورة فرضت على المؤسسات لاسيما المالية منها، وألزمتها بتطوير خدماتها، من خلال تحديد ما هو المناسب والأخذ به، وترك ما هو غير مناسب ، فالنظم الإلكترونية اليوم بات أسلوباً لضمان التطور، وحتى تستطيع المؤسسات تحقيق ذلك، لا بد من أن تعمل وبشكل مستمر على تحسين طرق العمل بداخلها، كما اوجب على كل إدارة وكل قسم وكل من يعمل بها على ضرورة تحسين أدائه، بما يتناسب ورغبات

العملاء والوصول بها إلى التفوق، كما أن تطبيقها اليوم أصبح ضرورة فرضتها الظروف الراهنة (العماري والسعودي،2021).
وعلى الصعيد المحلي أصبحت اليوم المصارف التجارية الليبية بعد توغل الشريك الأجنبي في هذه الصناعة، في بيئة تتسم بالمنافسة الشديدة وعلى اعتبار أن المصارف التجارية العاملة في ليبيا تمثل أحد ركائز الاقتصاد الوطني، وتساهم في دعم خطط التنمية في المجالات المختلفة، فضلاً عن ذلك ارتباط نشاطها بودائع الزبائن، بالإضافة إلى تنوع خدماتها خصوصاً تلك المصارف ذات الفروع المتعددة والمنتشرة في مساحة جغرافية واسعة، الأمر الذي يجعلها أكثر عرضةً للمخاطر التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل كبير لذا فهي بحاجة إلى وجود نظم تتصف بخاصيتي الدقة والسرعة في معالجة بياناتها وبكفاءة ومهنية عالية في أداء مهامها، الأمر الذي يحتم عليها ضرورة فاعلية نظم محاسبية إلكترونية تسهم في ربط ومعالجة بياناتها بشكل أكثر دقة، لذلك كان من المناسب القيام بهذه الدراسة لتحليل أثر النظم الالكترونية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العامة والخاصة في ليبيا.

2. الادبيات السابقة:

- **دراسة (الطيب،2017)**

تناول الباحث في دراسته دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز جودة التقارير المالية، ومثلت مشكلة دراسته في مدى الدور الذي تقدمه خصائص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحسين مستوى جودة التقارير المالية، وتبيان الاشكاليات التي قد تحدث نتيجة استخدام البرمجيات بأنواعها المختلفة ، كما هدفت دراسته إلى معرفة العلاقة بين أنظمة المعلومات المالية المحوسبة ودرجة جودة التقارير المالية، وتسليط الضوء على كفاءة النظم المالية المحوسبة للمعلومات المحاسبية في تعزيز جودة التقارير المالية، مع معرفة متطلبات وخصائص تلك النظم التي يجب مراعاتها لتوفير الاحتياجات اللازمة للمؤسسة، وصاغ الباحث بعض الرئيسي لدراسته التي نص على وجود العلاقة بين النظم المالية المحوسبة للمعلومات المحاسبية وجودة التقارير، كما صاغ الباحث الفروض الفرعية لتبيان العلاقة بين النظم المالية المحوسبة للمعلومات المحاسبية وموثوقية التقارير المالية، من جهة و وواقعتيها من جهة اخرى، كما وضح الباحث أهمية دراسته في كون أنّ موضوعها هو محل اهتمام لجميع المؤسسات العامة والخاصة على السواء وبما ان تطبيق أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة التي تتم بالصورة المطلوبة بدون توافر المستوى المطلوب في نشر التقارير المالية بشكل عام ومن المعلومات المحاسبية المحوسبة بشكل خاص تلبي احتياجات المستخدمين، واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت دراسته إلى نتائج مفادها بأن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ساهمت في تقليل احتمالات عدم التأكد في التقارير المالية، كما توصلت ايضاً إلى إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة أدى إلى تحقيق الوقتية لمستخدميها ، وتوصلا ايضاً إلى ان نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ساعدت في دعم القرارات وحققت الجودة المرجوة منها في التقارير المالية، واوصت دراسته على استخدام النظم الالكترونية للمعلومات المحاسبية، الذي بدوره سيساهم من ملائمة وموثوقية التقارير المالية، مع مراعاة الاستخدام الجيد لها، وذلك لأهميتها في تعزيز فعالية تلك التقارير مما سيسهم في إمكانية وقدرة التقارير المالية على التنبؤ من خلال استخدام النظم الالكترونية في دقة معالجتها للبيانات المالية.

- **دراسة (كرم الله،2018)**

اهتمت الدراسة بمعرفة الأثر بين النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية على تحسين جودة تقاريرها المالية كما مثلت مشكلة الدراسة في مجموعة من التساؤلات التالية: هل لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة بجامعة النيلين السودانية ساهمت في توفير المعلومات المالية التي تتصف بالدقة والموضوعية، ووفرت الجهد والوقت المناسب؟ وهل أثرت إيجابا على الأداء المالي بالجامعة؟ وما الدور الذي قدمته تلك النظم في إعداد التقارير المالية ومدى جودتها؟ وافترضت الدراسة إنّ نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المستخدمة في جامعة النيلين تُمكِّن من توفير معلومات تتصف بالدقة والموضوعية وتوفر جهداً ووقتاً ولها دور فعال في استخراج التقارير المالية بسرعة ودقة وجودة عالية.
وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى نجاح حوسبة نظم المعلومات المحاسبية إلكترونياً بجامعة النيلين ومدى جودة التقارير المستخرجة عبرها، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والاستنباطي والوصفي التحليلي والتاريخي، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها إنّ تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في جامعة النيلين ساعد في تقديم تقارير ومعلومات ذات مستوى عالي من الدقة والجودة كما ساعد في تقليل الوقت والجهد اللازمين لإنتاج المعلومة، وإنّ استخراج التقارير المالية عبر أنظمة محاسبية إلكترونية سليمة وفعالة يُمكِّن من تقويم أداء الهيكل التنظيمي الإداري

والمالي في كافة مستوياته في جامعة النيلين، وأوصت الدراسة ببعض التوصيات أهمها أن يكون هنالك نظاما إلكترونيا متكاملا للمعلومات المحاسبية والإدارية بالجامعة يربط أقسامها وإداراتها محاسبياً وإدارياً وضرورة توفير البنى التحتية والمقومات الأساسية المتعلقة بالحوسبة الإلكترونية من أجهزة وشبكات وكوادر مؤهلة وغيرها.

- **دراسة (شقفة،2020)**

هدفت الدراسة إلى تحليل دور النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية في تعزيز التقارير المالية للمؤسسات الحكومية بدولة فلسطين، وسلكة الدراسة المسلك الوصفي التحليلي في منهجيتها من خلال أداة استبيان تم توزيعه على كامل مجتمع الدراسة من مستخدمي النظم ومخرجاتها، وقد توصل الباحث إلى نتائج أهمها أن التقارير المالية المعالجة من قبل النظم الالكترونية للمعلومات المحاسبية والصادرة عن المؤسسات الحكومية بدولة فلسطين اتسمت بالحيادية ومثلت الواقع والاحداث وفق الضوابط والمعايير المهنية، وانها تمكن اصحاب القرارات من المفاضلة بين العديد من البدائل ودعمت القرارات الملائمة. وفي نهاية الدراسة أوصى الباحث ضرورة تطوير النظم المحاسبية والعمل على زيادة كفاءتها في المعالجات المالية وإلزام المؤسسات بتطبيقها بغية الحصول على التقارير المالية الملائمة والمتوافقة والضوابط القانونية، مع ضرورة توفير بيئة قانونية وإدارية مستقرة تلائم وتطبيق النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية.

- **دراسة (Oladejo, & Yinus, 2020)**

اهتمت الدراسة إلى تحليل أثر ممارسات المحاسبة الإلكترونية على جودة التقارير المالية للبنوك المختارة في نيجيريا، حيث تَمّ جمع البيانات الأولية باستخدام الاستبيان والبيانات الثانوية التي تغطي الفترة(2010-2017)تم جمعها من التقرير السنوي للبنوك المختارة، وتمّ اختيار عشرة بنوك إيداع أموال في نيجيريا باستخدام عينات هادفة متجانسة، تم توزيع ثلاثمائة نسخة من الاستبيان بشكل عشوائي على الموظفين المختارين من البنوك، وتمّ إعادة مائتين وستين نسخة منها واستخدامها في الدراسة، تم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام الإحصائيات الوصفية مثل الجدول والنسبة المئوية مع الإحصاءات الاستدلالية مثل تحليل الانحدار المجمع عند مستوى ثقة 95٪. أظهرت النتائج أنّ حجم البنك (BS) بنسبة 92٪، تكلفة نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (CID) عند 69٪ ، سهولة الاستخدام المتصورة (PEOU) بنسبة 74٪ ، والمزايا المتصورة (PB) عند 86٪ كانت عوامل محددة تؤثر على اعتماد المحاسبة الإلكترونية في البنوك المختارة. لوحظت فروق ذات دلالة إحصائية في العامل الذي يؤثر على اعتماد المحاسبة الإلكترونية (R 2 = 0.9661 ؛ Adj R2 = 0.9633 ؛ F = 1318.61 ؛ P = 0.000). كشفت نتيجة تقدير الأثر الثابت أنّ المحاسبة الإلكترونية تعزز ثقة المستخدمين في البيان المالي للبنوك المختارة (R 2 = 0.6203 ؛ Adj R2 = 0.6150 ؛ F = 67.20 ؛ ع = 0.000). خلصت هذه الدراسة إلى أن جميع المتغيرات المدروسة ، أثرت BS و CID و PEOU و PB على اعتماد المحاسبة الإلكترونية وأنّ ممارسة المحاسبة الإلكترونية عززت إجراءات المحاسبة وحسنت توقيت إعداد التقارير وجودة التقارير المالية للبنوك، وأوصى بضرورة بذل المزيد من الجهود لبنوك الودائع المالية من خلال تطوير آلية تعزز استخدام المحاسبة الإلكترونية لتعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المالية التي تنشرها البنوك.

- **دراسة (Balios ,2021)**

هدفت هذه الدراسة الى تحليل أثر ممارسات المحاسبة الإلكترونية على جودة التقارير المالية للبنوك المختارة في نيجيريا، حيث تَمّ جمع البيانات الأولية باستخدام الاستبيان والبيانات الثانوية التي تغطي الفترة(2010-2017)تم جمعها من التقرير السنوي للبنوك المختارة، وتمّ اختيار عشرة بنوك إيداع أموال في نيجيريا باستخدام عينات هادفة متجانسة، تم توزيع ثلاثمائة نسخة من الاستبيان بشكل عشوائي على الموظفين المختارين من البنوك، وتمّ إعادة مائتين وستين نسخة منها واستخدامها في الدراسة، تم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام الإحصائيات الوصفية مثل الجدول والنسبة المئوية مع الإحصاءات الاستدلالية مثل تحليل الانحدار المجمع عند مستوى ثقة 95٪. أظهرت النتائج أنّ حجم البنك (BS) بنسبة 92٪، تكلفة نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (CID) عند 69٪ ، سهولة الاستخدام المتصورة (PEOU) بنسبة 74٪ ، والمزايا المتصورة (PB) عند 86٪ كانت عوامل محددة تؤثر على اعتماد المحاسبة الإلكترونية في البنوك المختارة. لوحظت فروق ذات دلالة إحصائية في العامل الذي يؤثر على اعتماد المحاسبة الإلكترونية (R 2 = 0.9661 ؛ Adj R2 = 0.9633 ؛ F = 1318.61 ؛ P = 0.000). كشفت نتيجة تقدير الأثر الثابت أنّ المحاسبة الإلكترونية تعزز ثقة المستخدمين في البيان المالي للبنوك المختارة (R 2 = 0.6203 ؛ Adj R2 = 0.6150 ؛ F = 67.20 ؛ ع = 0.000). خلصت هذه الدراسة إلى أن جميع المتغيرات المدروسة ،

أثرت BS و CID و PEOU و PB على اعتماد المحاسبة الإلكترونية وأنّ ممارسة المحاسبة الإلكترونية عززت إجراءات المحاسبة وحسنت توقيت إعداد التقارير وجودة التقارير المالية للبنوك، وأوصى بضرورة بذل المزيد من الجهود لبنوك الودائع المالية من خلال تطوير آلية تعزز استخدام المحاسبة الإلكترونية لتعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المالية التي تنشرها البنوك.

- **دراسة (Williams K. Peprah ,2021)**

بحثت هذه الدراسة في تأثير الحوسبة على ممارسات إعداد التقارير المالية لدى المنظمات غير الحكومية الدولية الست المسجلة في غانا. استخدمت الدراسة تصميم البحث الارتباطي والتحليل ثنائي المتغير المطبق في الإصدار 23 من برنامج SPSS على الاستبيانات ذاتية البناء مع كرونباخ ألفا بقيمة 0.78 للحوسبة و0.82 لممارسات إعداد التقارير المالية. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عالية بين الحوسبة وممارسات إعداد التقارير المالية (r = .851، p = 0.032). وأكدت ايضاً الدراسة أن معظم المنظمات غير الحكومية الدولية في غانا تتلقى التمويل باستمرار بسبب أنظمة الحوسبة المناسبة لديها، والتي ساعدتها في ممارسات إعداد التقارير المالية التي يتطلبها الممولين. وتوصي الدراسة المنظمات غير الحكومية المحلية بحوسبة عملياتها المحاسبية وإعداد التقارير المالية.

- **دراسة (Wali, K., & Darwish,2021)**

تركز الورقة على كيفية تحسين خدمات المحاسبة الإلكترونية في المؤسسات المالية من خلال تحليل جودة نظام المحاسبة الإلكترونية الذي تستخدمه المؤسسات المالية، بما في ذلك القطاع المصرفي في إقليم كردستان العراق. بالإضافة إلى ذلك، كيف أثرت خدمات المحاسبة الإلكترونية على نمو التقارير المالية. يُمكِّن البحث الإدارة من إدراك الحاجة إلى تطوير بيانات مالية دقيقة وعالية الجودة من خلال حزم برامج المحاسبة. تكونت عينة المجتمع من 60 موظفاً وموظفة موزعين على ثلاث مؤسسات مالية تابعة للقطاع الخاص، يُعتقد أن هذا النوع من أخذ العينات ليس عشوائيًا ولا متحيزًا في نفس الوقت، وطريقة المسح المستخدمة هي إحصائيات وصفية واستنتاجية. تم اختبار الفرضيات من خلال هذا البحث. من الواضح أن خدمات المحاسبة الإلكترونية لها تأثير كبير على كفاءة عمل المؤسسات المالية لما لها من تأثير على نظام الرقابة الداخلية، أظهرت نتائج البحث أنّه على الرغم من عدم وجود تأثير مباشر بين نظام الرقابة الداخلية والكفاءة المالية العامة للمؤسسات المالية، إلا أنّ هناك مؤشرات على بعض عناصر نظام الرقابة الداخلية تُظْهر هذا التأثير، مثل تقييم المخاطر وأنشطة الرقابة، مع عناصر من منظور مالي مثل الربحية والكفاءة والسيولة، تكشف الورقة أيضًا أنّ الممولين والمحاسبين قد تمّ تدريبهم بشكل روتيني من قبل موظفين معتمدين في الشركة لحماية خبراتهم في حالة حدوث تعديلات أو صعوبات محاسبية، حيثُ توصي نتائج هذه الورقة بعدد من الاقتراحات، بما في ذلك الحاجة إلى مزيد من التحقيقات الرقابية الداخلية لتحديد وتحليل فعالية الضوابط في المؤسسات المالية في إقليم كردستان العراق، على النحو المحدد في إطار المحاسبة.

- **ما يميز الدراسة الحالية عن الادبيات السابقة:**

توصلت الدراسات السابقة إلى مجموعة مهمة من النتائج والتوصيات التي أعانت الباحث كثيراً في تحديد مشكلة الدراسة وصياغة فروضها، كما تم الاستفادة منها في تحديد منهجية الدراسة وأهدافها وبناء هيكليتها وتقسيماتها الرئيسية، وبالرغم من الاسهامات التي قدمتها الأدبيات السابقة فإنّ الدراسة الحالية لا تختلف كلياً على ما جاءت به الدراسات السابقة وإنّما تشترك معها في بعض الجزئيات وتنفرد في بعض الجزئيات الأخرى والتي لم تتطرق لها الدراسات السابقة، فالدراسة الحالية تناولت أهمية دور التغير في هيكل الملكية كمتغير إضافي ودخيل على العلاقة بين مكونات النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية، وهذا لم تتناوله الأدبيات السابقة-في حدود علم الباحث.

3. مشكلة الدراسة

أن توظيف متغير دخيل (هيكل الملكية) يعتبر من الاسهامات والاضافات المعرفية والعلمية الحديثة، وسيضيف في مجال التخصص قيمة علمية جديدة، وعليه فأن مشكلة الدراسة الحالية اعتمدت في ذلك على استقراء بعض الادب السابق وبمجال التخصص، وذلك من خلال معرفة العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وجودة التقارير المالية امثال: دراسة (الطيب،2017)، (كرم الله،2018)،(Oladejo, & Yinus, 2020)، (Balios2021)،

(Williams K. Peprah2021)، (Wali, K., & Darwish2021)، وتوصلت أيضاً وجود العلاقة الإيجابية والمباشرة بين النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية، وعلى الرغم من تلك الإسهامات العلمية التي توصل إليها الأدب السابق إلا انها أغفلت أهمية دور التغير في ملكية المؤسسة أن كانت (عامة، ام خاصة) .

وعليه جاءت الدراسة لسد الفجوة المعرفية واعتبرها الباحث فجوة معرفية (knowledge gap)، وبشيء أكثر تفصيل فإن الواقع النظري يشير إلى ندرة الادب السابق- في حدود علم الباحث- في توظيف ودراسة دور الملكية المؤسساتية للمصارف التجارية كمتغير مؤثر على العلاقة بين النظم الإلكترونية وجودة التقارير المالية ويرى الباحث بأنه لايزال في مهده على مستوى الإقليمي بشكل عام، والمحلي بشكل خاص، مقارنةً بعدد كبير من الدراسات الاجنبية.

عليه تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

3.1.1. ما مدى الاختلاف في قيم الأثر بين مكونات النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية المتمثلة في (البنية التحتية، الإجراءات المتبعة، البرامج الإلكترونية) وجودة التقارير المالية بالمصارف التجارية العامة والخاصة في ليبيا؟ ويتفرع من التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

3.1.1.1. هل سيسهم التغير في ملكية المؤسسة للمصارف التجارية في وجود فروق في قيم الاثر بين مكون البنية التحتية وجودة التقارير المالية؟

3.1.1.2. هل سيسهم التغير في ملكية المؤسسة للمصارف التجارية في وجود فروق في قيم الاثر بين مكون الاجراءات المتبعة وجودة التقارير المالية؟

3.1.1.3. هل سيسهم التغير في ملكية المؤسسة للمصارف التجارية في وجود فروق في قيم الاثر بين مكون البرامج الالكترونية المطبقة وجودة التقارير المالية؟

4. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل عام إلى تحليل الفروقات في قيم الاثر الناتج عن اختلاف طبيعة هيكل الملكية للعلاقة بين مكونات النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية والمتمثلة في (البنية التحتية، الإجراءات المتبعة، البرامج الإلكترونية) على جودة التقارير المالية بين المصارف العامة والخاصة، وبشكل أكثر يمكن تفصيل الهدف الرئيسي للدراسة في الاهداف الفرعية الاتية:

4.1.1. تحليل ومقارنة الفروقات في قيم الاثر الناتج عن اختلاف طبيعة هيكل الملكية للعلاقة بين مكونات النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية والمتمثلة في (البنية التحتية، الإجراءات المتبعة، البرامج الإلكترونية) على جودة التقارير المالية بين المصارف العامة والخاصة. ويتفرع من الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

4.1.1.1. تحليل الفروق في قيم الاثر الناتج عن اختلاف طبيعة هيكل الملكية للعلاقة بين البنية التحتية وجودة التقارير المالية بين المصارف العامة والخاصة.

4.1.1.2.. الكشف عن الفروق في قيم الاثر الناتج عن اختلاف طبيعة هيكل الملكية للعلاقة بين الاجراءات المتبعة وجودة التقارير المالية بين المصارف العامة والخاصة.

4.1.1.3. معرفة الفروق في قيم الاثر الناتج عن اختلاف طبيعة هيكل الملكية للعلاقة بين البرامج الالكترونية المطبقة وجودة التقارير المالية بين المصارف العامة والخاصة.

5. أهمية الدراسة

للدراسة أهمية كبيرة في كونها تعطينا فكرة شاملة عن أهم تأثيرات الفروق في قيم الاثر والمساهمة الناتجة من التغير في ملكية المؤسسة بين مكونات النظم الالكترونية المتوفرة وانعكاساتها على جودة التقارير المالية بين المصارف التجارية العامة والخاصة ، بغية تبيان مدى سعي تلك المصارف في اتباع بعض السياسيات والاستراتيجيات المرقمنة لتحقيق فاعلية وكفاءة التقارير المالية، ومنه وجب الوقوف على مدى فاعلية مكونات النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية وتحديد تأثيرها على جودة التقارير المالية بين القطاعين العام والخاص، وعليه يمكن تفصيل القيمة المضافة للدراسة الحالية في التفصيلات التالية:

5.1. الأهمية النظرية

تحاول هذه الدراسة في جانبها النظري إلى تلخيص إطار نظري يتناول مفهوم أبعاد النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية وتحديد أهمية تأثيرها على جودة التقارير المالية بين القطاعين العام والخاص، وهو ما قد نراه لفهم واقع عمل المؤسسات وقدرتها على تحقيق الجودة الفعلية لتقاريرها المالية في المصارف التجارية العامة والخاصة، ويتمثل الإثراء في الجانب النظري لهذه الدراسة في النقاط التالية:

5.1.1 .هذه الدراسة تفتح الباب للمزيد من الدراسات المستقبلية مما يثري المجال الأكاديمي بمزيد من البحوث والدراسات في المكتبات العربية والعالمية في موضوع لم ينل القدر الكافي من الدراسات المعمقة.

5.1.2 .ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في دولة ليبيا خاصة ما يتعلق بمدى فاعلية أبعاد النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية وتحديد تأثيرها على جودة التقارير المالية بين القطاعين العام والخاص.

5.1. الأهمية العملية

على اعتبار أنّ المصارف التجارية تمثل أحد دعائم الاقتصاد الوطني، وتسهم بشكل كبير في تقديم وتسهيل الخدمات لمواطني الدولة، الأمر الذي يجعلها مركزاً داعماً ومساعداً للمجتمع، وبمثابة المطلب الأول والرئيسي للحكومة الليبية في تحقيق أفضل الخدمات لمواطنيها، بغية المساعدة على تقديم نتائج قد تسهم في في الكشف عن أهمية واقع أبعاد النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية المتبعة وأثرها في جودة التقارير المالية، لذلك فإنّ نتائج الدراسة قد تكون مفيدة وداعمة لبلده في المساعدة منه على وضع بعض المفاهيم التي قد تسهم في تجويد التقارير المالية اتجاه المعالجات المرقمنة من قبل المصارف التجارية.

5.1. الأهمية المستقبلية

من الممكن أن تساهم الدراسة الحالية في تحليل دور النظم الإلكترونية المطبقة في كلتا القطاعين العام والخاص وتبيان أهم وأبرز الفروق فيما بينها، من خلال اتباع منهج علمي لقياس تلك الأبعاد المرقمنة والحديثة وربطها بجودة التقارير المالية، كما يمكن أن تكون منطلق لبداية دراسات مستقبلية مماثلة لها تقوم بالبناء على نتائج هذه الدراسة لضمان استمرارية التقييم والتقويم للنظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية مما سيعمل على تحسن مستوى تميزها في المستقبل.

6. النموذج المفاهيمي للدراسة

نظرا لكون موضوع الدراسة هو الفروقات في قيم الاثر الناتج عن اختلاف طبيعة هيكل الملكية للعلاقة بين مكونات النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية والمتمثلة في (البنية التحتية، الإجراءات المتبعة، البرامج الإلكترونية) على جودة التقارير المالية بين المصارف العامة والخاصة، تم تصميم النموذج النظري وفق الشكل التالي:

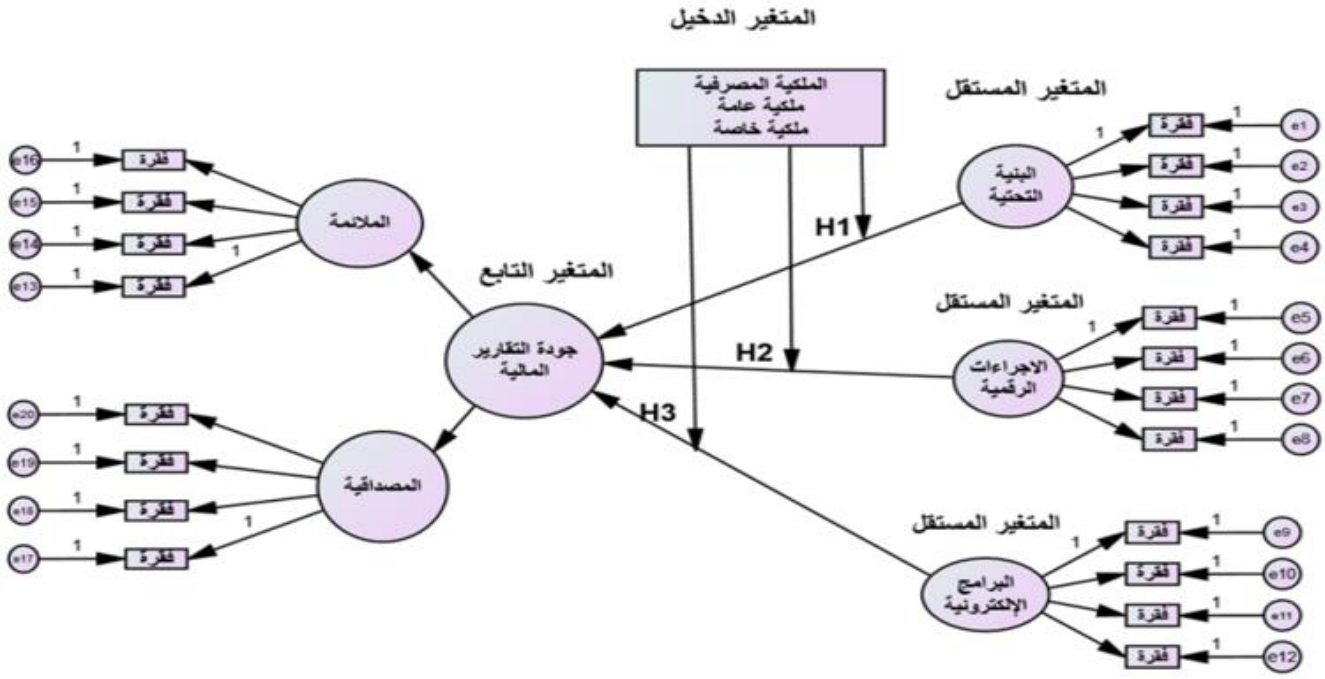

شكل (1) النموذج المفاهيمي للدراسة: **إعداد** الباحث بالاعتماد على الأدبيات السابقة.

7. الفروض النظرية للدراسة:

بناءً على التساؤلات الرئيسة للدراسة واهدافها التي تمثلت في تحليل الفروقات في قيم الاثر الناتج عن اختلاف طبيعة هيكل الملكية للعلاقة بين مكونات النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية بين المصارف العامة والخاصة، عليه تم صياغة الفرض الرئيسي الموجه التالي:

7.1. تسهم طبيعة هيكل الملكية في وجود فروق في قيم الاثر لمكونات النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية بين المصارف التجارية العامة والخاصة.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفروض الفرعية الموجهة التالية:

7.1.1. توجد فروق في قيم التقديرات المعلمية لتأثير بُعد البنية التحتية على جودة التقارير المالية بين المصارف التجارية العامة والخاصة.

7.1.2. توجد فروق في قيم التقديرات المعلمية لتأثير بعد الإجراءات المتبعة على جودة التقارير المالية بين المصارف التجارية العامة والخاصة.

7.1.3. توجد فروق في قيم التقديرات المعلمية لتأثير بعد البرامج الإلكترونية على جودة التقارير المالية بين المصارف التجارية العامة والخاصة.

8. منهجية الدراسة:

البحث في القضايا المتعلقة بالعلوم الإنسانية يتطلب منا وصفها وصفاً دقيقاً ؛ بهدف الحصول على قدر كبير من المعلومات اللازمة لتفسيرها تفسيراً علمياً، وبالرجوع للأدب السابق لاحظنا أن أكثر المناهج المتبعة في دراسة مثل تلك إشكاليات سنجد أن الأسلوب الامثل لها المنهج الوصفي وقد أجمع الكثير من البحاث على أن هذا المنهج بأنه يصف، ويعلل، ويحلل الظواهر ذات العلوم الإنسانية (Johnson&Christensen,2012)، فضلاً عن كونه يعبر عن المعلومات تعبيراً كمياً وكيفياً، بحيث يؤدي للوصول إلى فهم الظواهر فهماً وصفياً وكمياً، وعليه اعتمد في تحقيق أهداف الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي للعلاقات التبادلية، والوصفي المقارن والذي من خلاله تسهل عملية قياس قيم الفروقات والتقديرات المعلمية بين القطاعين (العام، الخاص) من وجهة نظرا موظفي المصارف التجارية في ليبيا، كما أنّ البيانات الكمية للدراسة الحالية تم جمعها باستخدام صحيفة استبيان صممت بالاعتماد على بعض الأدبيات السابقة كما تم الاعتماد على مصدرين أساسين لجمع البيانات هما كالآتي:

- **المصادر الثانوية**

اتجه الباحث فيه إلى معالجة الأطر النظرية للدراسة إلى مراجع البيانات الثانوية كالكتب العربية ذات العلاقة والدوريات والمقالات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة والبحث في مواقع شبكة المعلومات العنكبوتية.

- **المصادر الأولية**

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم جمع البيانات الأولية من خلال صحيفة استبيان صممت خصيصاً لهذا الغرض بعد أن تم عرضها على مجموعة من المحكمين للتحقق من صدق محتواها وأنها تقيس ما وضعت لأجله.

8.1. الأساليب الاحصائية المتبعة في تحليل البيانات الاولية:

تم الاعتماد على البرنامج الاحصائي ((SPSS-V24) للتحقق من الفروض الإحصائية العامة بأداة الدراسة (الاستبيان) كـــــا اختبارات (تحليل الثبات، تحليل جودة الاستبيان، واختبار التوزيع الطبيعي، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية)، ولاختبار فروض الدراسة سيتم الاعتماد على أسلوب نمذجة المعادلة البنائية (SEM-AMOS-24) من خلال استخدام النماذج البنائية وهي من أكثر الطرائق استخداماً ووضوحاً لقياس أثر متغيرات الدراسة (Barbara,2010) كما سيتم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي (Likert-scale) لتحديد قيم تقديرات العلاقة بين المتغيرات الرئيسة للدراسة، الجدول التالي يوضح مقاييس التي ستعتمد عليه الدراسة وفق المتوسطات الحسابية المرجحة.

جدول (1): الوزن والوسط المرجح لمقياس الدراسة (Likert-scale)

المقياس	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5
المتوسط	1.79 –0.1	2.59 – 1.8	3.39 – 2.6	4.19 –3.41	5 – 4.2

8.3. حدود الدراسة:
التزم الباحث في دراسته بالحدود البحثية التالية:
8.3.1. الحدود الموضوعية
اقتصرت الدراسة في الجانب الموضوعي في قياس أثر التغير في أساس هيكل الملكية للمصارف التجارية (العام، الخاص) على العلاقة بين مكونات النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية.
8.3.2.الحدود المكانية
نظراً لتعدد فروع المصارف التجارية العامة والخاصة في ليبيا وانتشارها على رقعة واسعة على الخارطة الليبية، عليه اقتصرت الدراسة على المصارف التجارية الرئيسية دون فروعها والبالغ عددها (15) مصرفاً تجارياً تم اعتمادها كمجتمع بالدراسة الحالية، أنظر الجدول رقم (3).

المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولاً: نظره عامه حول المصارف التجارية في ليبيا
كان النظام المصرفي في ليبيا خلال مراحله يخضع لتغييرات جوهرية تتعلق بنظامه وبنوعية الخدمات التي يقدمها، فضلا إلى التنظيم والإشراف على أنشطته، ففي العهد العثماني كان الاقتصاد الليبي يعتمد في الغالب على التجارة والزراعة و في عام 1868 تم تأسيس أول بنك زراعي في بنغازي، ثم تبعه فرعاً آخر في طرابلس (2005 Abedlmalek). وبعد الاستعمار الايطالي لليبيا في سنة 1911 أنشأ الاحتلال الإيطالي في ليبيا فروعاً لبنوك أجنبية كانت مكاتبها الرئيسية في كل من إيطاليا وبريطانيا ومصر والأردن وفرنسا وفي تاريخ 1 / 04 / 1956 تأسس الجهاز المصرفي الليبي منذ الخمسينيات تحت إطار لجنة النقد الليبية والتي أنشئت في سنة 1951، والتي لم تكن فعلياً تشرف على أى من المصارف الوطنية، لهيمنة المصارف الأجنبية على القطاع المصرفي، ولعدم وجود مصارف وطنية تؤثر بشكل أساسي في القطاع المصرفي، وعلى إثرها تم إنشاء مصرف ليبيا المركزي الذي بدأ نشاطه وحل بذلك محل لجنة النقد الليبية (Khader,1987).
حيث إنه في تلك الفترة لم تكن المصارف الوطنية قد تأسست بشكل فاعل في الحياة الاقتصادية. وبعدها صدر قانون المصارف سنة 1963 واستمر العمل به إلى الانقلاب العسكري على الحكم الملكي في سنة 1969، وأمم القطاع المصرفي، وتحولت المصارف الأجنبية إلى مصارف وطنية مملوكة للدولة الليبية، وأنشئت العديد من المصارف الأخرى، مثل: مصرف الأمة، ومصرف الصحاري، المصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة، ومصرف الجمهورية. (على،2010).
1.مؤسسات الجهاز المصرفي الليبي.
منذ أن بدأ مصرف ليبيا المركزي نشاطه في 1956/04/1، وحل بذلك محل لجنة النقد الليبية التي أنشئت في عام 1951، فهو السلطة التنظيمية الأولى التي تنظم وتسير جميع أعمال المصارف التجارية في ليبيا وقد كانت من بين وظائفه المحافظة على تغطية العملة المصدرة بأصول إسترلينيه ولم يكن له في بداية نشاطه أي دور في مراقبة عرض النقود أو الائتمان المصرفي أو في الرقابة على المصارف (Habib,1975) . حيث تم إنشاء فروعاً له في كل من مدينة سبها في 1/ إبريل/1957، وآخر في مدينة بنغازي أكبر المدن الليبية في الشرق في 12/ أغسطس/ 1957، تم تبعه افتتاح فرعاً آخر من نفس العام في مدينة البيضاء في وسط الشمال الشرقي لليبيا التي كانت العاصمة السياسة في ذلك الوقت بالإضافة إلى المركز الرئيسي في العاصمة الليبية بطرابلس (Kubbah,1964)، ثم تطور مهام المصرف المركزي بصدور القانون رقم 30 لسنة 1955 بإنشاء البنك الوطني الليبي وحتى صدور القانون رقم 1 لسنة 2005 حيث نصت المادة الأولى من هذا القانون على أن "مصرف ليبيا المركزي مؤسسة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة". ويعرف المصرف المركزي بأنه المؤسسة النقدية التي تقع على قمة الهرم المصرفي في البلاد، وهي التي تقوم بمهمة إصدار النقود وممارسة السياسات النقدية لغرض المحافظة على الاستقرار النقدي وثبات الأسعار، وتدبير وإدارة وسيلة تبادل النقود عن طريق تحكمها في احتياطات القطاع المصرفي ونوعية ومقدار حجم الائتمان، بالإضافة إلى الإشراف الفني على المصارف التجارية العاملة في البلاد،وقد بينت ذات المادة الأولى من القانون رقم 2005/1 في فقرتها الثانية الوسائل التي تمكن مصرف ليبيا من تحقيق الوظائف المذكورة سابقا، والتدابير التي يمكن للمصرف أن يقوم بها لمعالجة كافة الأمور المتعلقة بذلك بما فيها مراقبة الهيئات المصرفية والإشراف عليها والإشراف على نظام المدفوعات، وبصورة عامة أي إجراءات أخرى يقتضيها تطبيق

السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية، وإحكام الرقابة على الائتمان المصرفي، وما نص عليه المشرع الليبي لا يختلف عن دور المصارف المركزية في بقية دول العالم وما تعارف عليه الفقهاء في هذا الشأن(البيه،1970).

2. المصارف التجارية

المصارف التجارية هي المصارف المملوكة للدولة والبنوك الوطنية التي يملكها أصحاب الأسهم أو الشركات المملوكة من قبل شركات تسمى بشركات المصارف القابضة والتي يمكن تعريفها بأنها مؤسسات تقبل الودائع وتقدم الخدمات التجارية ذات الصلة (Wood 2005) وعرفتها المادة(56)من قانون المصارف الليبية في فقرتها الأولى التعريف بهذه المؤسسة حيث نصت الفقرة "يعتبر مصرفا تجاريا كل شركة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع في حسابات جارية تدفع عند الطلب، أو حسابات لأجل، ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية وغير ذلك من الأعمال المصرفية. ."

وتختص المصارف التجارية بالتعامل في الأصول النقدية كقبول الودائع وتقديم القروض وبالتالي يحظر عليها الدخول في الاستثمارات مباشرة والقيام بأعمال تجارة الجملة وتجارة التجزئة والاستيراد والتصدير والقيام بأعمال الوساطة التجارية أو المضاربة في العقارات والأراضي، كما يمنع عليها امتلاك العقارات إلا في حدود ما تحتاجه لممارسة نشاطها أو لإسكان موظفيها. وفيما يلي أهم خصائص الجهاز المصرفي الليبي (تقرير مصرف ليبيا المركزي،2018):

3. هيكل الملكية في الجهاز المصرفي الليبي

ساهمت جهود مصرف ليبيا المركزي في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، وفي خلق كيانات مصرفية كبيرة ذات ملاءة مالية تؤهلها لمواجهة تداعيات المنافسة العالمية في مجال العمل المصرفي، وقد كان من ضمن هذه الجهود دمج بعض المصارف التجارية، ورفع الحد الأدنى لرأس مال المصارف التجارية العاملة، وتنويع ملكية المصارف الليبية بحيث سمح بملكية غير الليبيين في المصارف التجارية الليبية وفي هذا الإطار فقد تخلى مصرف ليبيا المركزي عن ملكيته في بعض المصارف التجارية، وفيما يلي بيان بهيكل الملكية في الجهاز المصرفي الليبي، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (3): هيكل الملكية المصرفية في الجهاز المصرفي الليبي

ت	المصرف	نسبة ملكية راس المال %		
		عام%	خاص%	شريك استراتيجي%
1	الجمهورية	83.0	17.0	0.0
2	الصحاري	59.0	22.0	19.0
3	التجاري الوطني	85.0	15.0	0.0
4	الوحدة	54.0	27.0	19.0
5	شمال افريقيا	82.0	18.0	0.0
6	التجارة والتنمية	17.0	34.0	49.0
7	الواحة	90.0	0.0	0.0
8	الامان	0.0	60.0	40.0
9	المتحد	3.0	57.0	40.0
10	التجاري العربي	0.0	100.0	0.0
11	السرايا	0.0	100.0	0.0
12	الاجماع العربي	0.0	100.0	0.0
13	المتوسط	0.0	100.0	0.0
14	الوفاء	0.65	99.3	0.0
15	الخليج الاول	50.0	0.0	50.0

المصدر: تقرير مصرف ليبيا المركزي الصادر عن سنة (2016م)

4. التوزيع الجغرافي لفروع المصارف التجارية العاملة في ليبيا

لازالت المنطقة الغربية تحظى بالعدد الأوفر من الفروع والوكالات، المصرفية العاملة، حيث بلغت نسبة عدد الفروع فيها إلى إجمالي عدد الفروع في ليبيا في نهاية العام 2011، ما يقارب 45.2% في حين بلغت نسبة عدد الفروع والوكالات في المنطقة الشرقية إلى إجمالي فروع القطاع المصرفي نحو30% وفى المنطقة الوسطى نحو 17.4% والجنوبية نسبة 7%، وفيما يتعلق بتوزيع هذه الفروع والوكالات، حسب المصارف العاملة في ليبيا، فقد استحوذ مصرف الجمهورية على اكبر عدد من الفروع بلغ مجموعها (149) فرعاً ووكالة وتصل نسبتها إلى 30% من إجمالي عدد الفروع والوكالات، يليه مصرف الوحدة بما مجموعه (75) فرعاً ووكالة وبنسبة 15%، وثم المصرف التجاري الوطني بنسبة 14% ومصرف الصحارى بنسبة 11% ومصرف شمال إفريقيا بنسبة 11%، وقد استحوذت هذه المصارف الخمس (الجمهورية - الوحدة - والمصرف التجاري الوطني - الصحارى - شمال إفريقيا) على ما نسبته 82% من إجمالي عدد الفروع والوكالات العاملة في ليبيا، ويبيّن الشكل البياني التالي توزيع فروع ووكالات المصارف بحسب المناطق الجغرافية على الخارطة الليبية (Twati and Gammack,2004):

شكل رقم (2): توزيع فروع المصارف بحسب المناطق الجغرافية على الخارطة الليبية

ثانياً: نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وجودة التقارير المالية

1.ماهية نظم المعلومات المحاسبية

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من الأنظمة الأساسية لأنه ينتج المعلومات التي تتخذ عبرها القرارات الإدارية والاستثمارية وغيرها لتحقيق الأهداف المرجوة مما أدى إلى تصميم وإنشاء أنظمة معلومات محاسبية من أجل السيطرة على الكم الكبير من المعلومات الضرورية بهدف ضمان وصولها موثقة وصادقة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب، كما أن نظام المعلومات المحاسبي وكأي نظام معلومات آخر تحكمه عدة سياسات وإجراءات صارمة لا يجوز تجاوزها لأي سبب كان وبغض النظر عن حوسبة النظام من عدمه (الزين، 2021).

كما أن الاهتمام المتزايد بأنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة بالاستثمارات المتزايدة في هذه الأنظمة يعود إلى جدوى الاستثمار في هذه الأنظمة وللاستفادة من القدرات العالية للحاسوب على معالجة العمليات بسرعة ودقة ولحفظ الكم الهائل من المعلومات التي يصعب حفظها في ظل الأنظمة التقليدية (اليدوية) وللمرونة التي تتمتع بها هذه الأنظمة فهذه الأنظمة قادرة على مواجهة مختلف ردود الأفعال في ظل التطورات والتقلبات المستمرة ولقد أثبتت هذه الأنظمة

مقدرتها علي تسيير أعمال المصرف بكفاءة وفاعلية وتسهيل عملية اتخاذ القرارات فيها عن طريق تلبية احتياجات المستفيدين من المعلومات الدقيقة والملائمة في الوقت المناسب وتأمين الرقابة الكافية عليها (أبو حصيرة،2015).
وعرف الغبور (2019) نظم المعلومات الالكترونية على أنها: أنشطة المصرف التي تنطوي على تجميع وتشغيل بيانات المدخلات وتصنيف المعلومات التي تؤدى داخل المصرف بصورة مستقلة وفى صورة أنظمة فرعية تابعة لنظام شامل يعمل من خلال قاعدة بيانات وشبكة اتصالات تعمل على تدفق المعلومات بين مكونات الأنظمة وبعضها البعض بما يضمن سرعة الاستجابة للعملاء وتقديم خدمات متميزة وبتكلفة أقل، كما عرف الشنطي (2013) نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بأنها: "ذلك النظام الذي يهدف إلى إنتاج المعلومات المحاسبية الملائمة وتوصيلها إلى مستخدميها الداخليين والخارجيين وتمتاز بدقة مخرجاتها وتتصف بجودة معلوماتها النوعية التي تميزها عن النظم التقليدية.
ويرى جمعة وآخرون (2009): أن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة باستخدام الحاسب الآلي لتحقيق وظيفة المحاسبة في القياس والتسجيل والتبويب والتوصيل حيث يقوم هذا النظام بتجميع البيانات المتوفرة وتحليلها لإعادة بنائها في وحدات المعرفة (المعلومات) لتصبح ذات دلالة معينة حيث تستخدم لتزويد الإدارة على مختلف المستويات بالمعلومات التي تحتاجها ولإعداد التقارير للأطراف الخارجية بشكل صحيح ودقيق وفي الوقت المناسب.

2.مكونات نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

قسم كل من (الرفاعي، الرماحي، وجلال،2009)، المكونات المادية للنظم الالكترونية للمعلومات المحاسبية الى العناصر التالية:

- **البنية التحتية:** هي مجموعة الوسائل والتقنيات والقدرات التي يتم تنسيقها بواسطة منظمة مركزية للمعلومات وتشمل جميع الأنظمة التي تسهل تلك العمليات.
- **الإجراءات الرقمية:** والتي تتضمن التعليمات الخاصة بإعداد البيانات وكيفية إدخالها والتعليمات الخاصة باستخدام وتشغيل الحاسب.
- **البرامج الإلكترونية:** وهي التي تشمل على كل ومختلف أنواع الايعازات والتعليمات المطلوبة في معالجة البيانات ومن ضمنها مجموعات نظم التشغيل التي توجه المكونات المادية للحاسب الآلي وتسيطر عليها.

2.ماهية التقارير المالية

يقصد بجودة التقارير المالية بأنها الخصائص الأساسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات الواردة في التقارير المالية، وأن الهدف الرئيسي من تحديد مجموعة الخصائص النوعية هو استخدامها كأساس التقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية (دهمان، 2012)، وقد حظي مفهوم جودة التقارير المالية باهتمام من قبل العديد من الباحثين والمنظمات المهنية، خاصة في أعقاب الانهيارات المالية الكبرى التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من دول العالم في مطلع القرن الحادي والعشرين .و تعني جودة التقارير الإطار إعداد التقارير المالية المطبق، وتوصيل المالية أن يتم إعداد تلك التقارير وفق محتوى تلك التقارير لمستخدميها في التوقيت المناسب وبمستوى تجميع ملائم، مع تجنب وجود تحريفات جوهرية في هذا المحتوى، حتى تعبر التقارير المالية بصدق عن الوضع الاقتصادي للشركة خلال فترة زمنية معينة (الصيرفي، 2015).
كما عرفت جودة التقارير المالية بأنها: التقارير المالية التي تعبر عن صدق المعلومات الخاصة بكافة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات في البنود المعروضة في تلك التقارير وبعدها عن التحيز وغير مصممة لتكون أكثر فائدة لمتخذي القرارات الاستثمارية ومقياساً لطبيعة العمل المنظم الذي تقوم به المنشأة وكفاءة ومهنية القائمين بإعداد تلك التقارير ويقصد بجودة المعلومات الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المقيدة وعليه فإن تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى(شعت،2017).
كما تلعب التقارير المالية دورا مهماً في إمداد الأطراف المهتمة بالمنشأة من مستثمرين ودائنين ومدققين بالمعلومات المهمة حول أداء المنشأة، فضلا عن الإدارة التي تهتم بالمنتج النهائي للمحاسبة من أجل اتخاذ قراراتهم، لذلك يتم تصميم النظام المحاسبي بشكل يراعي أهمية تلك التقارير ودورها بالنسبة لمختلف الأطراف، فيجب أن تتصف المعلومات المقدمة بخصائص نوعية لتحقق الغاية المرجوة منها، وكل معلومات ليس لها منفعة تصبح عبئاً على حاملها ومضللة وتتطلب تكاليف إضافية، في حين أن المعلومات المفيدة تجعل جميع الأطراف المهتمة بها تتجه لزيادة الطلب عليها، مما يزيد من أهمية وخصائص المعلومات المقدمة من قبل المنشأة، الأمر الذي ينعكس على وضعها

التنافسي في السوق، علاوة على ذلك يجب أن تكون هذه المعلومات موثقة بحيث يمكن الرجوع إليها في أي وقت كان. (سميا،2018).

3. الخصائص الأساسية لجودة التقارير المالية

أن تحقيق فائدة المعلومات يتطلب توافر خاصيتين أساسيتين هما خاصية الملائمة وخاصية المصداقية أو الموثوقية، فإذا فقدت المعلومات أياً من هاتين الخاصيتين الأساسيتين فلن تكون مفيدة بالنسبة للمستخدمين المعنيين (حنان، 2009).

•**الملائمة**:- تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة أي بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار لتمكن مستخدميها من تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.

•**المصداقية**:- تشير المصداقية إلى المعلومات التي تخلو من الخطأ المادي والتحيز والتي يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتمثل بصدق ما تقصد تمثيله أو ما يتوقع على نحو معقول أن تمثل الأمر الذي يستلزم أن تكون المعلومات قابلة للإثبات، ومن الممكن التحقق من سلامتها وهو ما يتطلب الالتزام بأكبر قدر ممكن من الحياد في القياس والإفصاح، وهي خاصية ضرورية للأفراد الذين لا يتوافر لديهم الوقت أو الخبرة اللازمة لتقييم المحتوى الفعلي للمعلومات (النثر، 2015).

ثالثاً: هيكل الملكية

بداء الاهتمام بهيكل الملكية في الثلث الاول من القرن التاسع عشر، ونخص بالذكر الدراسة الرائدة التي قام بها الباحثان (Berle and Means (1932، حيث أشاروا في دراستهم تأثير انفصال الملكية عن الإدارة على أداء الشركات، وبرروا ذلك في إلى ان الشركات المتواجدة بالولايات المتحدة الامريكية، والمملوكة لعدد كبير من حملة الاسهم على الرغم من انها تدار من قبل مدراء محترفون لا يمتلكون إلا نسبة قليلة من أسهم تلك الشركات، وفي ظل افتراض مؤداه تعارض مصالح كل من الملاك والمدراء، قد توقع الباحثان أن يؤثر ذلك سلباً على اداء الشركات، بمعنى آخر أن اختلاف الاهداف بين المدراء والملاك سوف يعيق من نجاح الشركة في تحقيق اهدافها الاستراتيجية، حيث ان المدراء يسعون نحو تحقيق اعلى منفعة لهم وليس اقصى ربح للملاك، على العكس من ذلك يسعون الملاك الى تحقيق أعلى ربح بغض النظر عن مصالح من يديرون تلك الشركات. وكنتيجة طبيعية لمشاكل الوكالة تنشأ تكلفة الوكالة ولن يتم حل هذه المشاكل بدون تكلفة.

وقد عرف Jensen and Meckling (1976): تكلفة الوكالة بأنها التكلفة التي يستحيل في حالة عدم تحملها ضمان قيام الوكلاء بالتصرفات المثلى من وجهة نظر الموكل(الأصيل). وتشمل تكلفة الوكالة: تكلفة الضمان وهى تكلفة يتحملها الوكيل حتى يستطيع إثبات أن قراراته فى صالح موكله وتتمثل فى إفصاح الوكيل عن بعض المعلومات الخاصة بالوكيل، وهناك أيضاً تكاليف المراقبة وهى التكاليف التي يتحملها الموكل بهدف قياس آدا الوكلاء ومراقبة سلوكهم.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الجوانب المختلفة لهيكل الملكية والآثار التي تنجم عنه وعن التغيرات التي تحدث في مكوناته، إلا أن هناك عدد قليل من الدراسات التي تناولت تعريف هيكل الملكية فعلى سبيل المثال عرفت دراسة Jiang (2004) هيكل الملكية على أنه توزيع ملكية أسهم الشركة على فئات المساهمين. كما عرفت دراسة الحنبلي (2007) هيكل الملكية بأنه الفئات التي تمتلك حصة من رأس مال الشركة. وتتحدد نسبة ملكية كل فئة من خلال قسمة عدد الأسهم التي تمتلكها تلك الفئة على إجمالي عدد أسهم الشركة.

وقد توصلت الدراسات في هذا الصدد إلى نتائج متباينة. فعلى سبيل المثال، توصل العديد من الدراسات (Habib and Azim (2008; Dimitropoulos and Asteriou (2010); Abdoli and Royaee (2012، إلى وجود تأثير ايجابي لكل من حجم مجلس الإدارة، واستقلال أعضاء مجلس الإدارة، وانفصال دور رئيس مجلس الإدارة عن دور المدير التنفيذي على جودة التقارير المالية.

ونخلص القول أن الاختلاف في هيكل الملكية قد يؤثر على تحقيق التوافق بين أصحاب المصلحة، مما يعكس أشكالاً مختلفة من مشاكل الوكالة، والتي تنتج عن عدم تماثل المعلومات بين معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية. وقد يؤدي ذلك إلى اختلاف الممارسات التي تتبعها الإدارة عند إعداد التقارير المالية، الأمر الذي قد يؤثر على جودتها.

ونظراً لأهمية دور الاخيرة في تقديم معلومات مفيدة لمستخدميها (المستثمرين) وغيرهم من المستخدمين؛ فإنه من الضروري ضمان جودة معلومات تلك التقارير.

المحور الثالث: الإجراءات الميدانية للدراسة

تعبر طريقة الدراسة وتصميمها عن المسلك المنهجي من خلال الطرق والإجراءات لجمع بيانات الدراسة، وتحليلها لتحقيق ما تهدف إليه الدراسة (الحضري،2019)، واستنادا على ما تمت مناقشته في الإطار النظري والدراسات السابقة في المحاور السابقة، تم تصميم هذه الدراسة لتحليل ومقارنة الفروقات في قيم الاثر الناتج عن اختلاف طبيعة هيكل الملكية للعلاقة بين مكونات النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية والمتمثلة في (البنية التحتية، الإجراءات المتبعة، البرامج الإلكترونية) على جودة التقارير المالية بين المصارف العامة والخاصة، تحقيقاً لأهداف الدراسة وللإجابة على وتساؤلاتها الفرعية، واختبار فرضياتها.

1. متغيرات الدراسة

يعرف المتغير في علم الإحصاء بأنه أحد الخصائص التي تتواجد بمستويات متفاوتة من فرد إلى آخر، وتتعدد أنواعها ومسمياتها ورتبها، ويترك في تحديدها طبيعة الظاهرة محل الدراسة من خلال البحث في تحديد درجة العلاقات والارتباطات فيما بين الظاهرة التي في الأصل تمثل المتغير التابع المتأثرة ويشاع عند الباحثين بمسمى المشكلة أو القضية أو الإشكالية ببحوثهم العملية (عقيل،2010). لذلك تناولت هذه الدراسة مجموعة من المتغيرات المتعددة في مسمياتها كل حسب طبيعة الهدف المحدد بهذه الدراسة، الجدول التالي (4) يوضح أنواع ومسميات متغيرات الدراسة وأبعاد قياسها التي اعتمد عليها في بناء أداة البحث.

جدول (4): أنواع ومسميات متغيرات الدراسة وأبعاد قياسها

ت	المتغيرات	النوع	القياس	عدد الفقرات
1	النظم الإلكترونية المحاسبية	مستقل	البنية التحتية	4
			الإجراءات	4
			البرامج الإلكترونية	4
2	جودة التقارير المالية	تابع	الملائمة	6
			الموثوقية	6
3	هيكل الملكية	دخيل	عام	اسمي
			خاص	

2. مجتمع الدراسة

اختير المصارف التجارية الرئيسة وفروعها في ليبيا كمجتمع للدراسة، وطبقت الدراسة على عينة قدرها (15) مصرفاً حددت وفق شروط معينة، ومقسمة بين عدد (6) مصارف عامة (تؤول ملكيتها للمصرف المركزي بنسبة أكبر من 50%) ومثلت في المصارف التجارية التالية: (الجمهورية، الصحاري، التجاري الوطني، الوحدة، شمال افريقيا، الواحة)، هذا من جانب، ومن جانب المصارف الخاصة فقد تم اختيار عدد (9) مصارف تجارية خاصة (نسب الملكية الخاصة أكبر من 50% فأكثر) ومثلت في المصارف التجارية التالية: (التجارة والتنمية، الامان، المتحد، التجاري العربي، السرايا، الاجماع، المتوسط، الوفاء، الخليج الاول).

1.2.تقنية تحديد عينة الدراسة وأسلوب توزيعها .

نظراً لصعوبة تحديد عدد الموظفين العاملين بالمصارف التجارية ذو التخصصات المالية، لعدم حصول الباحث على احصائية دقيقة من المجتمع محل الدراسة، ونظراً للظروف الاستثنائية التي اجريت فيها الدراسة (فترة جائحة كورونا-19) وما فرضته من قيود بعينها على التواصل المباشر بين الأفراد اعتمد الباحث على التوزيع غير المباشر من خلال تصميم صحيفة استبيان إلكتروني وزعت عبر وسائل التواصل بعد التحقق من ارقام هواتف المستهدفين وحساباتهم الشخصية كـــا (الوتس أب ، فيس بوك، والمواقع الرسمية للمصارف التجارية محل الدراسة) مع حرص الباحث على وصول الاستبيان للمستهدفين من الدراسة ، الجدول التالي (5) يوضح عدد تفصيل الردود الواردة من المبحوثين، مع بيان نسب هيكل الملكية لكل مصرف على حدا:

جدول (5): يوضح عدد الاستجابات المحصلة من عينة الدراسة

م	المصارف التجارية	نسبة ملكية رأس المال%			عدد الردود
		قطاع عام%	قطاع خاص%	شريك استراتيجي%	
1	مصرف الجمهورية	83.0	17.0	0.0	67
2	مصرف الصحاري	59.0	22.0	19.0	8
3	المصرف التجاري الوطني	85.0	15.0	0.0	39
4	مصرف الوحدة	54.0	27.0	19.0	21
5	مصرف شمال إفريقيا	82.0	18.0	0.0	18
6	مصرف التجارة والتنمية	17.0	34.0	49.0	59
7	مصرف الواحة	90.0	0.0	0.0	26
8	مصرف الأمان	0.0	60.0	40.0	73
9	مصرف المتحد	3.0	57.0	40.0	0
10	مصرف التجاري العربي	0.0	100.0	0.0	0
11	مصرف السرايا	0.0	100.0	0.0	4
12	مصرف الإجماع العربي	0.0	100.0	0.0	11
13	مصرف المتوسط	0.0	100.0	0.0	2
14	مصرف الوفاء	0.65	99.3	0.0	1
15	مصرف الخليج الأول الليبي	50.0	0.0	50.0	0
	إجمال عدد المبحوثين بالمصارف العامة				179
	إجمال عدد المبحوثين بالمصارف الخاصة				150
	العدد الكلي للمبحوثين				329

3. اسلوب تحليل البيانات واختبار الفرضيات

في اختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على أسلوب إحصائي متقدم والمعروف باسم" نمذجة المعادلة البنائية " في اللغة العربية والمشهور عالمياً باسم (Structural Equation Modeling-SEM) بدلاً عن أسلوب التحليل الاحصائي ببرنامج Spss " لما يتمتع به الأول من سيمات وخصائص يفوق فيها عن التحليل الثاني، حيث يسمح برنامج (AMOS-SEM) في قياس الكثير من الفرضيات في آن واحد بالإضافة إلى المرونة العالية في التحليل حتى في ظل تشابه العوامل فيما بينها والتي تعرف بالتعداد الخطي (Multicollinearity)، كما أن للبرنامج القدرة على إيجاد نسبة الخطأ في الإجابات والتي عادةً تكون منتشرة في الدراسات الإنسانية وخاصة في دول العالم الثالث، فضلاً إلى تحليله لجميع العلاقة في آن واحد ومع نسب أخطاء أقل مقارنة بتحاليل أخرى مشابهة.

وأخيراً وليس أخراً في الدراسة الحالية وما تحتويه على نموذج معقد نوعاً ما ومركب في ظل وجود متغير]دخيل (هيكل الملكية) على العلاقة بين (النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية)، هذا ما اضطررنا إلى استخدام برنامج (AMOS-SEM) لقلة نسبة الأخطاء والقدرة على تحليل مثل تلك نماذج وبدقة متناهية، كما لهذا النوع من البرامج مؤشراته الخاصة به لقبول واعتماد أي نموذج، الجدول رقم (6) يبين لنا مؤشرات حسن ملائمة ومطابقة النموذج وبيانات العينة ومعاييرها المحددة التي تم الاعتماد عليها عند قبول واعتماد نموذج الدراسي القياسي والنموذج البنائي (klain,2011).

الجدول رقم (6): مؤشرات جودة المطابقة للنموذج النظري مع البيانات المجمعة من عينة الدراسة

ت	مؤشرات التطابق	القيمة الدالة على جودة التطابق
1	(CMIN) مربع كاي	-----
2	(DF) درجة الحرية	---
3	(P-Value) مستوى الدلالة	P-Value≥0.05
4	(CMIN/DF) مربع كاي المعياري	اقل من 5
5	(RMSEA) مؤشر رمسي	اقل من 0.08
6	(CFI) مؤشر المطابقة المقارن	اكبر أو يساوي 0.90
7	(NFI) مؤشر المطابقة المعياري	اكبر أو يساوي 0.90
8	(TLI) مؤشر المطابقة غير المعياري	اكبر أو يساوي 0.90
9	مؤشر المطابقة الملائمة التزايدي(IFI)	اكبر أو يساوي 0.90

3.1. مناقشة نتائج تحليل بيانات الدراسة

3.1.1. مناقشة نتائج التحليل الوصفي للخصائص السيكو مترية لعينة الدراسة

يبين الجدول رقم (7) الخصائص السيكو مترية لعينة الدراسة حسب متغيراتهم الشخصية كالجنس والتخصص، والمؤهل العلمي، وأخيراً سنوات الخبرة العملية ومن الجدول نفسه يتبين لنا أن ما نسبته (64%) والتي تمثل (210) مفردة من مفردات عينة الدراسة هم من جنس الذكور، كما بلغ عدد الإناث في العينة المبحوثة (119) مفردة وبنسبة تمثيل بلغت (36%)، ولو أردنا استنطاق تلك المؤشرات الإحصائية لوجدنا أنها تحمل في مضمونها عدالة تمثيل لدور المرأة الليبية جنباً إلى جنبٍ مع فئة الذكور .

ومن الجدول نفسه والمشار إليه أعلاه والمتعلق بنتائج العلمي لعينة الدراسة، حيث كشفت لنا نتائج التحليل بأن أعلى نسبة كانت من نصيب من هم ذوي التخصص المحاسبي (موظف) حيث بلغ عدد الحاصلين على هذا المؤهل(139) مفردة وبنسبة (42%)، ويليها من هم من ذوي تخصص التمويل والمصارف حيث بلغ عددهم (90) وبنسبة (27%)، بينما كان نصيب من هم ذوي تخصص الإدارة المالية ونظم المعلومات الأقل و جاءت متتالية (12%،4%).

ويكشف لنا الجدول نفسه المشار إليه أدناه المتعلق بنتائج المؤهل العلمي لعينة الدراسة، حيث كشفت لنا نتائج التحليل بأن أعلى نسبة كانت من نصيب من هم حاملي شهادات البكالوريوس حيث بلغ عدد الحاصلين على ذلك المؤهل (140) مفردة وبنسبة (43%)، ويليها فئة حاملين شهادة الدبلوم العالي حيث بلغ عدد الحاصلين عليها (87) وبنسبة (26%)، بينما كان نصيب من هم يحملون درجة الدبلوم المتوسط والمؤهلات العليا الأقل تمثيلاً في عينة الدراسة بنسب جاءت متتالية (21%،9%)، هذا وبالإضافة إلى ما سبق يبين الجدول رقم (3.5) نتائج التحليل الوصفي لمتغير سنوات الخبرة لعينة الدراسة، حيث أشارت لنا النتائج بأن (118) مفردة من مفردات عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (36%) ممن هم لديهم خبرة عملية ما بين (من 11 إلى أقل من 15 سنة)، وهم يمثلون الفئة الأكبر مقارنةً مع باقي مستويات الخبرة العملية، ويليها الأفراد الذين يمثلون ما نسبته (34%) وعددهم (112) هم أصحاب سنوات خبرة التي تراوحت ما بين (16) سنة إلى أكثر من (20) سنة، بينما كان عدد الأفراد الذين خبرتهم العملية أكثر من ما بين (من 6 إلى أقل من 10 سنة) سنة كانت أعدادهم (82) مفردة وبنسبة (25%). وتحصل الذين دنت خبرتهم عن (5) سنوات النسبة الأقل من إجمالي مفردات عينة الدراسة والتي تبلغ (329) مفرد وبنسبة (5%)، وهذا يشير إلى وجود سنوات خبرة متفاوتة بين مفردات عينة الدراسة.

الجدول رقم (7) وصف الخصائص السيكو مترية لعينة الدراسة

المتغير	مستويات المتغير الاسمي	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	210	64%
	أنثى	119	36%
	المجموع	329	100%
التخصص	محاسبة	139	42%
	إدارة مالية	39	12%
	نظم معلومات	14	4%
	تمويل ومصارف	90	27%
	إدارة الأعمال	47	14%
	المجموع	329	100%
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	70	21%
	دبلوم عالي	87	26%
	بكالوريوس	140	43%
	مؤهل عالي	32	9%
	المجموع	329	100%
سنوات الخبرة	أقل من 5سنوات	17	5%
	من6 سنوات إلى أقل من10 سنوات	82	25%
	من 11 سنوات إلى أقل من 15 سنة	118	36%
	من 16 سنة الى 20 سنة	112	34%
	المجموع	329	100%
ملكية المصرف	ملكية عامة	179	54%
	ملكية خاصة	150	46%

ومن واقع الجدول المشار إليه أعلاه يرى الباحث أن المصارف محل الدراسة تمتلك مواصفات واعدة في مجال الموارد البشرية إذ أن من يملكون الخبرة العملية هم الفئة الواقعة بين (11 وأقل من 15 سنة) وهو ذات مؤشر إيجابي إذ يمكن التعويل عليهم، وهذا يعد أحد نقاط القوة التي يتوجب على المصارف الاستفادة من خبرتهم، وبشكل عام ووفقاً لما جاءت به نتائج التحليل أن المستجيبين من أفراد العينة الذين لديهم الخبرة الكافية هم النسبة الأعلى في مجال العمل مما سيسهم في ضمان فهم واستيعاب أسئلة الاستبيان بشكل جيد وفعال، وأخيراً بلغ عدد المبحوثين بالمصارف التجارية العامة (179) مبحوث وبنسبة (54%)، وهي أعلى بقليل من عدد المبحوثين بالمصارف التجارية الخاصة التي وصلت أعدادهم (150) وبنسبة (46%).

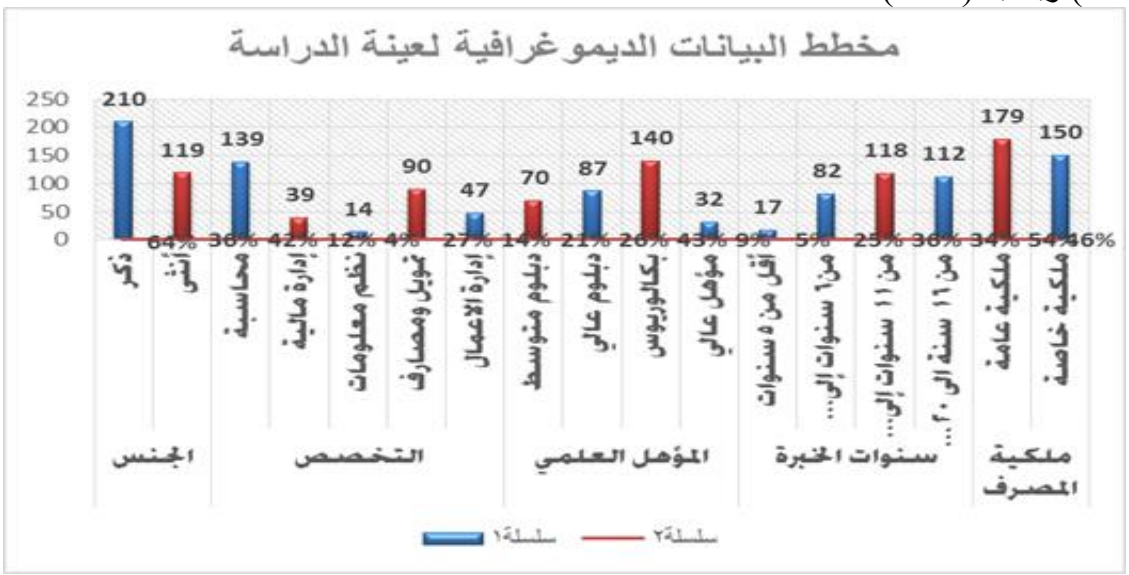

شكل رقم (3): يوضح التوزيع البياني لخصائص السيكو مترية لعينة الدراسة.

3.1.2.مناقشة نتائج اختبار اعتدالية توزيع البيانات

يتضح من الجدول رقم (8)، بأن قيم محك الالتواء (Skewness) ومحك التفلطح (Kurtosis) لكلّ متغير من متغيرات الدراسة والمتمثلة في (النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية، جودة التقارير المالية) كانت أقل من حدود المعيار المحدد بالنسبة لمحك الالتواء والتفلطح، وبمعنى آخر واقعة بين (±2 لمعامل الالتواء)، وما بين (±3 لمعامل التفلطح) (Byrne, 2010).وبالتالي يكون التوزيع طبيعياً لعينة الدراسة على الفقرات المقياس.

جدول رقم (9): معاملات التوزيع الطبيعي

المتغيرات	معامل الالتواء	معامل التفلطح	النتيجة
النظم الإلكترونية	-0.834	-0. 486	طبيعي
جودة التقارير المالية	-0.621	-0.765	طبيعي

3.1.3. مناقشة نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة وفق إجابات المبحوثين بين المصارف التجارية العامة والخاصة

أشارت لنا نتائج اختبار الفروض الإحصائية العامة والمبينة لنا بالجدول رقم (10) والشكل البياني رقم (4) لمتغيرات الدراسة وفق إجابات المبحوثين حول عبارات الاستبيان بين المصارف التجارية العامة والخاصة، حيث دلت نتائج المتوسطات الحسابية وفق آراء المجموعتين بأنها كانت الأقرب للموافقة وفقاً لعينة المصارف التجارية الخاصة مقارنةً بالمصارف العامة، حيث بلغت درجة الموافقة على بعد "الملائمة" بالنسبة للمبحوثين بالمصارف الخاصة، عند درجة (4.001) وبنسبة موافقة فاقت (80%)، مقارنةً المبحوثين بالمصارف التجارية العامة التي بلغت (2.877) وبنسبة بلغت (57.50%) بينما كانت درجات الثبات لكلتا المجموعتين مقبولة وفق مقياس ألفا كرونباخ وتجاوزت المعيار المحدد (0.70) الذي أشار إليهHair وأخرون (2006) ."

جدول (10): التحليل الوصفي لاستبانة الدراسة وفق إجابات المبحوثين بين المصارف التجارية العامة والخاصة

ت	أبعاد القياس	هيكل الملكية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الثبات
المتغير المستقل: النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية						
1	البنية التحتية	عام	2.375	1.1727	47.50%	0.755
		خاص	3.781	1.547	75.60%	0.711
2	الإجراءات	عام	2.402	1.008	48.00%	0.845
		خاص	3.854	1.345	77.08%	0.798
3	البرامج	عام	2.336	1.099	46.70%	0.897
		خاص	3.911	1.687	78.22%	0.821
المتغير التابع: جودة التقارير المالية						
1	الملائمة	عام	2.877	1.1727	57.50%	0.741
		خاص	4.001	1.954	80.00%	0.799
2	الموثوقية	عام	2.543	1.008	50.80%	0.821
		خاص	3.965	1.874	79.30%	0.752

كما دلت نتائج تحليل اتجاهات أفراد العينة للمجموعتين بأن أقل درجة موافقة بالنسبة للمبحوثين المصارف التجارية الخاصة قد بلغت (3.371)حول عبارات بعد البنية التحتية، وبنسبة متوسطية مرجحة بلغت (75.60%)، في المقابل وعلى نفس البعد بلغ المتوسط الحسابي للمبحوثين بالمصارف التجارية العامة (2.375)، وبنسبة موافقة بلغت (47.50%)، هذا يشير لنا بأن البنية التحتية للمصارف الخاصة كانت هي الأفضل من حيث التجهيزات المتوافقة والنظم الإلكترونية، وهذا ما تفتقر إليه المصارف العامة وفق إجابات الموظفين بها، الشكل التالي يوضح لنا أوجه المقارنة بين أراء المبحوثين حول فقرات الاستبيان للموظفين بالمصارف التجارية العامة والخاصة.

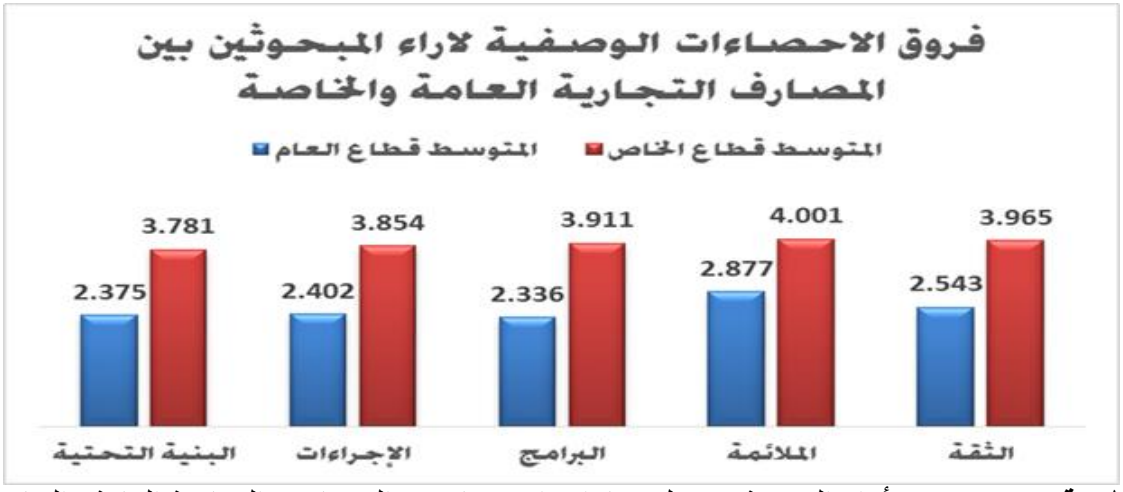

شكل رقم (4): يوضح أراء المبحوثين حول عبارات الاستبيان في المصارف التجارية العامة والخاصة.

وإشارات أيضاً نتائج تحليل الوصفي لأفراد العينة حول عبارات المتغير التابع، كما هو مبين بالجدول أعلاه والذي يكشف لنا بأنها اتجهت هي أيضاً نحو ضعف في الموافقة على فقرات المقياس حيث تراوح المتوسط الحسابي لفقرات البعد ما بين (2.543) وبين (2.877) وهذا يشير إلى ضعف موافقة آراء أفراد العينة حول ما ورد في صحيفة الاستبيان حول عبارات متغير جودة التقارير المالية.

3.1.4.مناقشة نتائج تحليل النموذج البنائي للمصارف التجارية العامة

يبين شكل رقم (5) النموذج البنائي للمصارف التجارية العامة والذي يبين قيم التقديرات المعلمية لتأثير أبعاد النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية التي أخذت علامة الأثر في برنامج أموس السهم ذو الرأس الواحد، حيث يتضح لنا من النموذج أنه خال من الارتباط غير المنطقي (Illogical Correlation) والذي يصل أو يتجاوز الرقم الصحيح (1)، وهذا يؤكد لنا أنه لا يوجد مشكلة في النموذج البنائي، كما يتضح لنا من الشكل نفسه أن مؤشرات تطابق النموذج مع البيانات قد تعدت المعيار المحدد، وهذا يؤكد لنا أن هناك تطابق بين النموذج النظري للدراسة وبين بيانات العينة، فقد كانت قيمة مربع كاي (543.216) ودرجة الحرية تساوي (161) ومستوى الدلالة المعنوية دالة إحصائيا (P=0.001) . مربع كاي المعياري (مربع كاي /درجات الحرية) كان (3.374) ولم يتجاوز القيمة المحددة (5)، وأنّ قيمة مؤشر التطابق المقارن تساوي (0.926) وهي قيمة أعلى من قيمة المحك (0.90)، كما أن قيمة مؤشر جذر متوسط مربع خطأ التقريب (مؤشر رمسي) تساوى (0.072) وهو قيمة أقل للمعيار المحك (0.080) كل تلك المؤشرات تشير إلى أن النموذج البنائي يؤكد على وجود التطابق مع البيانات المجمعة من بيئة الدراسة، وعليه يمكن اختبار الفرضية الرئيسة لهذه الدراسة والمتعلقة بالنموذج البنائي للمصارف التجارية العامة.

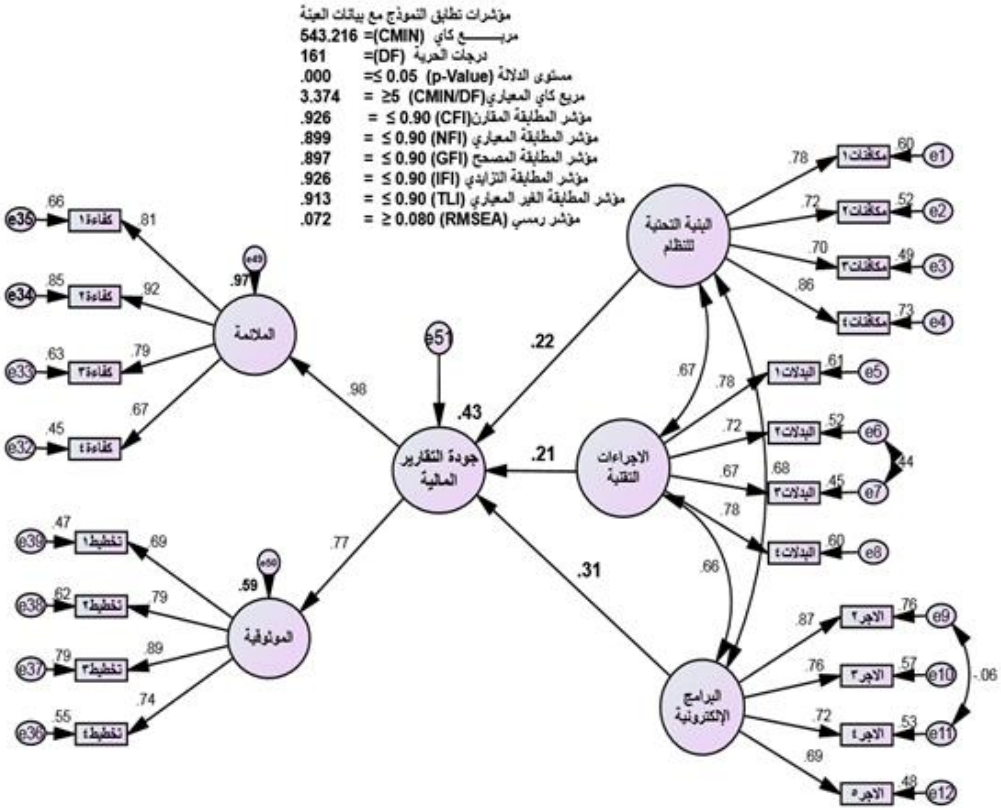

شكل (5): يوضح النموذج البنائي للمصارف التجارية العامة.

وبالنظر إلى الشكل السابق والجدول رقم (11) اللذان يشيران إلى وجود علاقة الأثر لأبعاد النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية في زيادة جودة التقارير المالية، حيث أشارت لنا نتائج التحليل إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة معنوية للعامل الأول والمتمثل في "البنية التحتية" على جودة التقارير المالية، عند قيمة المسار (0.22)، وبمعنى آخر أن عامل البنية التحتية سيسهم في تحقيق جودة التقارير بنسبة (22%)،وبالنظر إلى نتائج العلاقة للعامل الثاني "الإجراءات التقنية" نجد أن قيمة مسار العلاقة يؤشر إلى وجود الأثر الإيجابي لعامل "الإجراءات" بنسبة(0.21) في تحقيق زيادة جودة التقارير المالية، كما أن قيمة (2.857) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى أقل من (0.05) ودال معنويً. كذلك الأمر بالنسبة للعامل الثالث والمسمى بـ "البرامج الإلكترونية" فهو أيضاً أسهم في زيادة جودة التقارير المالية وبنسبة تأثير (0.31)، عند مستوى أقل من (0.05)، جميع التقديرات السابقة قد أسهمت في زيادة جودة التقارير المالية بنسبة إجمالية بلغت (43%).

جدول (11): قيم العلاقة بين النظم الإلكترونية وجودة التقارير المالية في المصارف التجارية العامة

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	T-المحسوبة	الدلالة	التأثير	حجم الأثر الكلي
البنية	جودة التقارير	3.123	0.002	0.22	0.43
الإجراءات	جودة التقارير	2.857	0.004	0.21	
البرامج	جودة التقارير	4.259	0.001	0.31	

3.1.5. مناقشة نتائج تحليل النموذج البنائي للمصارف التجارية الخاصة

يوضح لنا الشكل رقم (6) النموذج البنائي للمصارف التجارية الخاصة والذي يكشف لنا قيم التقديرات بين أبعاد النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية التي أخذت علامة الارتباط في برنامج اموس السهم ذو الرأس الواحد، حيث يتضح لنا من النموذج أنه خال من الارتباط غير المنطقي (Illogical Correlation) الذي يصل أو يتجاوز الرقم الصحيح (1)، وهذا يؤكد لنا أنه لا يوجد مشكلة في النموذج البنائي، كما يتضح لنا من الشكل نفسه أن

مؤشرات تطابق النموذج مع البيانات قد تعدت المعيار المحدد، وهذا يؤكد لنا أن هناك تطابق بين النموذج النظري للدراسة وبين بيانات العينة، فقد كانت قيمة مربع كاي (441.842) ودرجة الحرية تساوي (160) ومستوى الدلالة المعنوية دالة إحصائيا (P=0.001) . مربع كاي المعياري (مربع كاي /درجات الحرية) كان (2.762) ولم يتجاوز القيمة المحددة (5)، وأنّ قيمة مؤشر التطابق المقارن تساوي (0.945) وهي قيمة أعلى من قيمة المحك (0.90)، كما أن قيمة مؤشر جذر متوسط مربع خطأ التقريب (مؤشر رمسي) تساوى (0.062) وهو قيمة أقل للمعيار المحك (0.080) كل تلك المؤشرات تشير إلى أن النموذج البنائي يؤكد على وجود التطابق مع البيانات المجمعة من بيئة الدراسة، وعليه يمكن اختبار الفرضية الرئيسة الأولى لهذه الدراسة والمتعلقة بالنموذج البنائي للمصارف التجارية الخاصة.

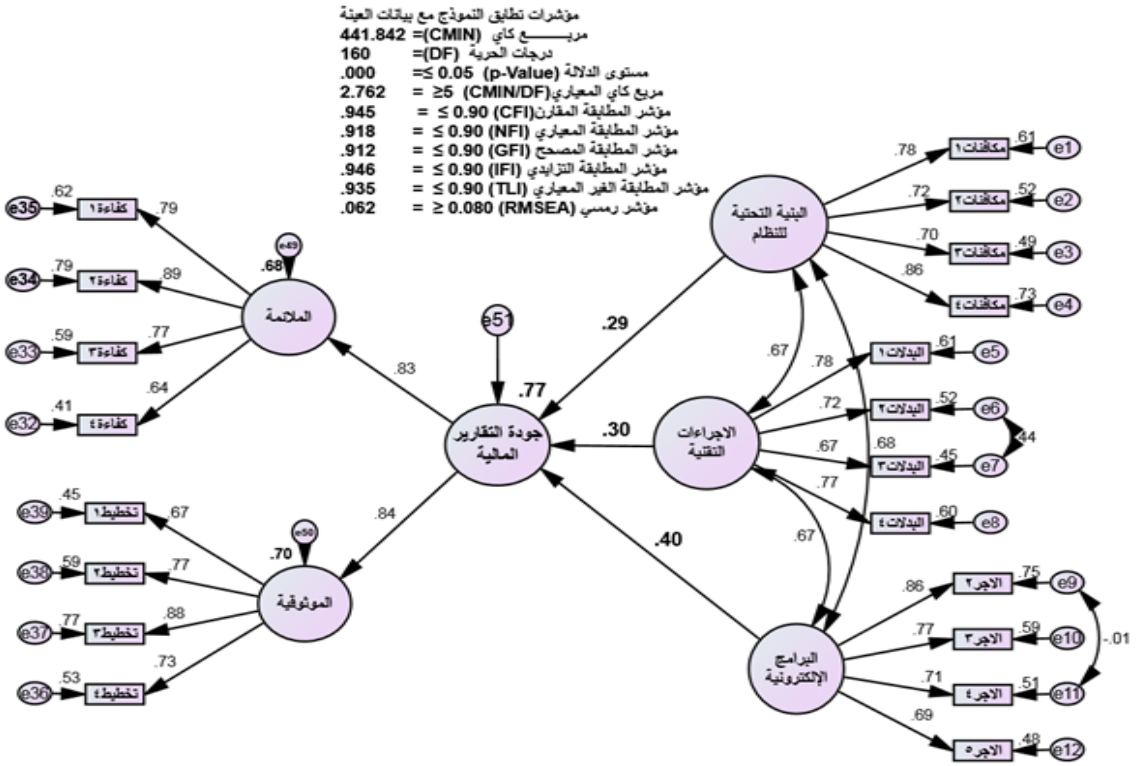

شكل (6): يوضح النموذج البنائي للمصارف التجارية الخاصة

وبالنظر إلى الشكل رقم (6) والجدول رقم (12) اللذان يشيران إلى وجود علاقة الأثر لأبعاد النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية في زيادة جودة التقارير المالية، حيث أشارت لنا نتائج التحليل إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة معنوية للعامل الأول والمتمثل في "البنية التحتية" على جودة التقارير المالية، عند قيمة المسار (0.29)، وبمعنى آخر أن عامل البنية التحتية سيسهم في تحقيق جودة التقارير بنسبة (29%)، وبالنظر إلى نتائج العلاقة للعامل الثاني "الإجراءات التقنية" نجد أن قيمة مسار العلاقة يؤشر إلى وجود الأثر الإيجابي لعامل "الإجراءات" بنسبة(0.30) في تحقيق زيادة جودة التقارير المالية، كما أن قيمة (4.302) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى أقل من (0.05) ودال معنويً. كذلك الأمر بالنسبة للعامل الثالث والمسمى بـ "البرامج الإلكترونية" فهو أيضاً أسهم في زيادة جودة التقارير المالية وبنسبة تأثير (0.40)، عند مستوى أقل من (0.05)، جميع التقديرات السابقة قد أسهمت في زيادة جودة التقارير المالية بنسبة إجمالية بلغت (77%).

جدول (12): قيم العلاقة بين النظم الإلكترونية وجودة التقارير المالية في المصارف التجارية الخاصة

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	T- المحسوبة	الدلالة	التأثير	حجم الأثر الكلي
البنية	**جودة التقارير**	**4.345**	**0.001**	**0.29**	**0.77**
الإجراءات	**جودة التقارير**	**4.302**	**0.001**	**0.30**	
البرامج	**جودة التقارير**	**5.761**	**0.001**	**0.40**	

3.1.6. مناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة

نصت فرضية الدراسة على وجود فروق في قيم التقديرات المعلمية لتأثير النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية بأبعادها الثلاثة (البنية التحتية، الإجراءات، البرامج الإلكترونية) على جودة التقارير المالية بين المصارف التجارية العامة والخاصة، ولاختبار ذلك تم الاعتماد على تحليل النموذج البنائي للدراسة بين المصارف التجارية العامة والخاصة وتحليل قيم تلك الفروق وتبيان ايهما كانت الأفضل من حيث التأثير.

- **الفرضية الفرعية الأولى: توجد فروق في قيم التقديرات المعلمية لتأثير بعد البنية التحتية على جودة التقارير المالية بين المصارف التجارية العامة والخاصة.**

بالنظر للجدول التالي الذي دلت فيه نتائج الدراسة على وجود فروق ذات دلالة معنوية فيما يتعلق بالعلاقة بين البنية التحتية وجودة التقارير المالية لصالح المصارف التجارية الخاصة عند مستوى دلالة معنوية بلغت (0.001)، ونسبة حرجة عند (4.345)، كما أن قيمة الانحدار بلغت (0.29) أعلى من قيمة الانحدار المتعلقة بالمصارف التجارية العامة التي بلغت (0.22).

- **الفرضية الفرعية الثانية: توجد فروق في قيم التقديرات المعلمية لتأثير بعد الإجراءات على جودة التقارير المالية بين المصارف التجارية العامة والخاصة.**

كشفت نتائج الدراسة أيضاً أنّ قيم التقديرات المعلمية المتعلقة بالمصارف التجارية الخاصة في العلاقة الخطية بين بعد الإجراءات وجودة التقارير المالية كانت هي أيضاً أفضل من حيث القيم المعلمية عن المصارف التجارية العامة بفروق معلميه لصالح المصارف الخاصة وعند مستوى معنوية بلغ (0.001)، وعند قيمة النسبة الحرجة (4.302) وهي أعلى من مجموعة المصارف العامة.

- **الفرضية الفرعية الثالثة: توجد فروق في قيم التقديرات المعلمية لتأثير بعد الإجراءات على جودة التقارير المالية بين المصارف التجارية العامة والخاصة.**

أخيراً فيما يتعلق بالعلاقة بين بعد البرامج الإلكترونية وجودة التقارير المالية فلقد أوضحت نتائج التحليل الإحصائي الفروقات المعلمية بين المصارف العامة والخاصة بأنها كانت الأفضل بالنسبة للمصارف الخاصة مقارنةً بالعامة وعند مستوى دلالة دال معنويٌ بلغ (0.001)، وتدنيها بالمصارف العامة، كما أن قيمة النسب الحرجة والانحدار كانت هي أيضاً لصالح المصارف الخاصة عند مستوى قيمة تي الإحصائية (5.761) وانحدار بقيمة (0.40) .

الجدول (13): الفروق بين النموذجين البنائيين للمصارف التجارية العامة والخاصة

م. المستقلة	م. التابع	التقديرات المقننة	خطأ القياس	النسب الحرجة	الدلالة	قيمة الانحدار
البنية التحتية	جودة التقارير	توجد فروق في قيم التقديرات المعلمية بين البنية التحتية وجودة التقارير				
المصارف العامة		0.254	0.08	3.123	0.002	0.22
المصارف الخاصة		0.234	0.05	4.34	***	0.29
النتيجة		قبول الفرض لصالح المصارف الخاصة				
الإجراءات	جودة التقارير	توجد فروق في قيم التقديرات المعلمية بين البنية التحتية وجودة التقارير				
المصارف العامة		0.260	0.09	2.857	0.004	0.21
المصارف الخاصة		0.263	0.06	4.302	***	0.30
النتيجة		قبول الفرض لصالح المصارف الخاصة				
البرامج	جودة التقارير	توجد فروق في قيم التقديرات المعلمية بين البنية التحتية وجودة التقارير				

المصارف العامة	0.409	0.09	4.259	***	0.30
المصارف الخاصة	0.381	0.06	5.761	***	0.40
النتيجة	قبول الفرض لصالح المصارف الخاصة				

ونخلص من مما سبق بأنّ كافة الفروقات في القيم والتقديرات المعلمية بين العلاقات الخطية (أبعاد النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية) كانت جميعها لصالح المصارف التجارية الخاصة، على الرغم من وجود الدلالة الإحصائية بالنسبة للمصارف العامة إلا أنّها كانت الأقل مقارنةً بالمصارف الخاصة، وهذا يعني أن القطاع المصرفي الخاص يتفوق من حيث مكونات النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية عن نظيرتها بالمصارف التجارية العامة.

وعليه نخلص القول بأن،،، كافة نتائج الدراسة دلت على أن هناك فروق في القيم والتقديرات المعلمية بين المصارف التجارية العامة والخاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية، وجميعها جاءت لصالح (المصارف الخاصة)، وعليه تم قبول الفرضية الرئيسة للدراسة وفروعها الرئيسة والتي تقودنا إلى تلخيص هذه النتيجة في النقاط الرئيسة التالية:

3.1.6.1. نتائج الدراسة

بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي واختبار الفرض الرئيسي تم التوصل إلى النتائج التالية:

3.1.6.1.1.ارتفاع نسب وتقديرات المتوسط الحسابي فيما يتعلق ببعد البنية التحتية للمصارف التجارية الخاصة مقارنةٍ عن نظيرتها العامة فيما يتعلق بإجابات المبحوثين حول فقرات الاستبيان وكانت على النحو التالي:

- تعتمد المصارف التجارية الخاصة على أجهزة حديثة ومتطورة للنظام مقارنةً بالمصارف التجارية العامة.
- تمتاز الأجهزة المستخدمة في المصارف الخاصة بقدرة تخزينية عالية تتناسب مع حجم العمل في المصرف مقارنةً بالأجهزة المستخدمة في المصارف العامة.
- نادرا ما يحدث انقطاع في الشبكة المستخدمة داخل المصارف الخاصة مقارنةً بالانقطاعات التي تحدث بالمصارف التجارية العامة.

3.1.6.1.2. ارتفاع نسب وتقديرات المتوسط الحسابي فيما يتعلق ببعد الإجراءات للمصارف التجارية الخاصة مقارنةً بنظيرتها العامة فيما يتعلق بإجابات المبحوثين حول فقرات الاستبيان وكانت على النحو التالي:

- تتميز الإجراءات في ظل النظام المحاسبي المحوسب بالمرونة وقابلية التعديل بالمصارف التجارية الخاصة مقارنةً بنظيرتها العامة.
- الإجراءات في المصارف التجارية الخاصة تتميز بالبساطة وعدم التعقيد، مقارنةً بالمصارف التجارية العامة.
- تتميز الإجراءات في ظل النظام المعلوماتي بالمصارف الخاصة بالملائمة لطبيعة العمل مقارنتاً بنظيرتها العامة.

3.1.6.1.3. ارتفاع نسب وتقديرات المتوسط الحسابي فيما يتعلق ببعد البرامج الإلكترونية للمصارف التجارية الخاصة مقارنتاً عن نظيرتها العامة فيما يتعلق بإجابات المبحوثين حول فقرات الاستبيان وكانت على النحو التالي:

- يعتمد نظام المعلومات المحاسبي المحوسب على برامج حديثة ومتطورة بالمصارف التجارية الخاصة، مقارنة بنظيرتها العامة.
- يتم تحديث وصيانة دورية للبرامج المستخدمة باستمرار من قبل متخصصين في المصارف التجارية الخاصة، مع ندرة ذلك بالمصارف التجارية العامة.
- البرامج المستخدمة أكثر تناسباً لطبيعة العمل في المصارف التجارية الخاصة مقارنة بالمصارف التجارية العامة.

3.1.6.1.4. تؤثر أبعاد النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية المطبقة بالمصارف التجارية الخاصة على جودة التقارير المالية بنسب أعلى في التأثير مقارنة بنظيرتها العامة.

3.1.6.1.5. دلت كافة الفروق في قيم التقديرات بين أبعاد النظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية لصالح المصارف التجارية الخاصة عن نظيرتها العامة.

3.1.7.الخاتمة

قد وصلنا إلى خاتمة هذا العمل حيث إن هذا العمل قد أتاح لنا بأن نلمس صعوبة الوصول إلى المطابقة بين الجانب النظري والجانب العملي بل أن الجانب النظري يحتاج إلى دراسة مستفيضة شاملة الاستقراء لجميع جوانبه المفاهيمية،

وأن الجانب العملي هو الآخر احتاج إلى كفاءة ومهارة تتجاوز الإلمام السطحي بالبرامج الإحصائية وخاصة أننا قد اعتمدنا على تقنية إحصائية عالية الدقة في تقدير قيم العلاقات بين متغيرات الدراسة المعروفة بنمذجة المعادلة البنائية، لتحديد قيم التقديرات المعلمية بين النماذج البنائية للعلاقات الخطية للمصارف التجارية العامة والخاصة، وبناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن سرد التوصيات التالية:

•دعوة المصارف التجارية العامة للاستفادة من تجارب المصارف الخاصة فيما يتعلق بالنظم الإلكترونية للمعلومات المحاسبية المطبقة لديهم ومحاولة الاستفادة منها في تطوير وتعزيز النظم الحالية لديها.

•التنسيق بشكل أوثق ما بين المصارف الليبية والجهات المعنية والمؤسسات المالية خارج القطاع المصرفي للمشاركة في تطوير وتعزيز النظم الإلكترونية المطبقة لما لها من أثر فعال في تعزيز التقارير المالية لديها.

•على المصرف المركزي الليبي تقديم الدعم الإداري والفني الكافي واللازم لإنجاح الأنظمة الإلكترونية في المصارف التجارية.

•تنظيم المزيد من اللقاءات والمؤتمرات العلمية وورش العمل فيما يخص ببرامج التطوير والتحديث للأنظمة الإلكترونية بشكل عام والمحاسبية بشكل خاص.

•على الجهات المعنية بتقنية المعلومات وربط الشبكات توسيع نطاق خدماتها وتذليل الصعوبات امام المصارف من خلال توفير بيئة معلوماتية ملائمة وخالية من التعقيد.

3.1.7.1. المقترحات المستقبلية

لكي يستكمل الموضوع حقه، يرى الباحث تقديم مقترحات لتغطية جوانب أخرى في موضوع المعلومات المحاسبية:

- إجراء دراسة شاملة مشابهة تتناول المصارف التجارية ذات الملكية المختلطة (مستثمر أجنبي) .
- . إجراء دراسة تتناول دور المعلومات المحاسبية ومدى استخدامها في عملية المتابعة والتنفيذ باعتبارهما أهم الوظائف الإدارية.
- إجراء دراسة شاملة للقطاعات الأخرى من شركات تجارية وخدمية وشركات التامين واجراء المقارنة بين الأنظمة المحاسبية المطبقة بها.

المراجـــــــــع

أولاً: المراجع العربية

1. أبو حصيرة، محمد أحمد عبد الرزاق (2015) بعنوان "أثر استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية على كفاءة التدقيق الداخلي " .رسالة ماجستير،كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة.
2. البيه، عبد المنعم (1970) بعنوان " النقود والمصارف ": مع دراسة تطبيقية لهما في ليبيا، منشورات الجامعة الليبية كلية الاقتصاد والتجارة، الطبعة الثانية.
3. الرفاعي، خليل، نضال الرماحي، محمود جلال (2009) بعنوان " أثر استخدام الحاسوب علي خصائص المعلومات المحاسبية ": من وجهة نظر المستثمرين، المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن .
4. الزين، عمر الزين (2021) بعنوان "أثر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على جودة بيانات النظام المحاسبي ": جامعة القصيم ـ المملكة العربية السعودية .
5. الشنطي، أيمن محمد (2013) بعنوان "أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الأردني": مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية, المجلد (21)العدد (1) ص 99-125 .
6. الصيرفي، أسماء أحمد (2015) بعنوان "أثر مدى وفاء الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية ومستوى التزام محاسبيها الماليين أخلاقيا على جودة تقارير ها المالية ": دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة– جامعة دمنهور الطيب.
7. الطيب، لينا عبدالرحمن (2017) بعنوان " نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ودورها في تعزيز جودة التقارير المالية: دراسة عينة من البنوك السودانية"، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.
8. الحنبلي، هناء. (2007) . العلاقة بين هيكل الملكية وبين أداء الشركات وقيمتها واختيارات هيكل رأس المال في الشركات الاردنية غير المالية المدرجة في سوق عمان المالي في الفترة بين 1999 الى 2003 . رسالة دكتوراه غير منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن

9. العماري، علي و السعودي، علي (2021) بعنوان " أهمية و أمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في ظل جائحة(كوفيد-19) " من وجهة نظر موظفي جامعة الزيتونة: بحث ميداني في جامعة الزيتونة -ليبيا، مجلة الجامعة، مج 113 - عدد 25 – 2019. ص:23-44.
10. الغبور، أماني سعدالدين (2019) بعنوان " أثر كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على تحسين تقييم الأداء في البنوك التجارية " . مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد 2019، العدد 6 (31 يناير/كانون الثاني ،ص ص. 359-407.
11. النثر، محمد منصور (2015) بعنوان " دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة علي جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني " في رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية بغزة .
12. جمعة، أحمد حلمي(2009) بعنوان "الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد": الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
13. حنان، رضوان حموة(2009) بعنوان "مدخل النظرية المحاسبية ": الإطار الفكري، التطبيقات العلمية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية.
14. دهمان، أسامة كمال(2012) بعنوان "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية ": دراسة تطبيقية على وزارة المالية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة الجامعة الإسلامية .
15. سميا، ربيع (2018) بعنوان " أثر هيكل ملكية المنشأة في ملائمة المعلومات التقارير المالية لقرارات المستثمرين": أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية.
16. شعت، محمد حيدر موسى (2017) بعنوان " أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية": دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
17. شقفة ، خليل إبراهيم عبدالله (2020) بعنوان "دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين جودة التقارير المالية في المؤسسات الحكومية الفلسطينية" جامعة الأمة للتعليم المفتوح: غزة، فلسطين. مدير عام العلاقات الدولية والمشاريع -وزارة المالية الفلسطينية.
18. عقيل، عقيل حسين (2010) خطوات البحث العلمي: من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة، دار ابن كثير للنشر.
19. علي، عز الدين أبو بكر (2010) بعنوان " التحكيم في منازعات العمليات المصرفية الإسلامية في القانون الليبي " ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي حول الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي عبر الممارسات، الحدود والمحاكمات في الفترة 15ـــ 16 يونيو، تركيا.
20. قرني، حسام أحمد(2021) بعنوان " دور أخلاقيات العمل عن بُعد لدى العاملين في تحقيق جودة الخدمات الإلكترونية ": دراسة ميدانية ، المجلة العربية للإدارة، مج 41 - عدد خاص – مارس2021. ص:3-30.
21. كرم الله ، العاجبة عبد الخالق يوسف (2018) بعنوان "اثر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على جودة التقارير المالية بجامعة النيلين"
22. لينا عبد الرحمن محمد أحمد(2017) بعنوان "نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ودورها في تعزيز جودة التقارير المالية ".

ثانياً: المراجع الانجليزية

1. Abdoli, M. R., and R . Royaee. 2012. Board monitoring and earnings quality: An empirical study in Iran. African Journal of Business Management 6 (11): 4179-4184.
2. Abedlmalek, Jamal.(2005). Development of Libyan Banks, Benghazi: Epl House, p.14.
3. Balios, D. (2021). The impact of Big Data on accounting and auditing. International Journal of Corporate Finance and Accounting (IJCFA), 8(1), 1-14.
4. Barbara M. Byrne. (2010), Structural Equation Modeling With AMOS: Basic Concepts, Applications, and Programming ,2nd Edition .
5. Berle, A., and G. Means.1932. The Modern Corporation and Private Property. New York: The Mac-mill an Company.
6. Dimitropoulos, P. and D. Asteriou.2010. The Effect of board composition on the informativeness and quality of annual earnings: Empirical evidence from Greece. Research in International Business and Finance 24: 190-205.
7. Habes , M., Alghizzawi , M., Ali, S., Salih Alnaser , A., & Salloum , S. A. (2020). The Relation among Marketing ads, via Digital Media and mitigate (COVID-19) pandemic in Jordan. International Journal of Advanced Scienc , 29(7), 2326±12348.
8. Habib P, Heneri.(1975). Politics and Government of Revolutionary Libya. Montreal: Le Cercle du Liver De France Ltee., p. 257.

9. Habib, A., and I. Azim. 2008. Corporate governance and the value relevance of accounting information: Evidence from Australia. Journal of Accounting Research. 21(2): 167-194.
10. Hair, J., Black, B. Babin, B., Anderson, R. and Tatham, R. (2006). Multivariate Data Analysis 6th edition. Upper Saddle River, NJ: Prentice-Hall 154, 136.
11. Jensen, M., and W. Meckling.1976. Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure .Journal of Financial Economics. 3(40):305-360.
12. Jiang, P. 2004. The relationship between ownership structure and firm performance: an empirical analysis over Heilongjiang Listed companies. Nature and Science 2(4): 86-90.
13. Johnson, B. & Christensen, L. (2012). Educational research. Quantitative, qualitative, and mixed approaches (4th Ed.). California: Sage Publication Inc .
14. Khader, Nuri.(1987). The Development of Banking System in Libya. In: Kamal, Bichara, K, and El-Wifai Bashir, E. (Eds). The Economic Development of Libya. London: Croom Helen, p. 188.
15. Kline, R. B. (2011). Principles and practice of structural equation modeling (3rd ed.). New York: Guilford Press.
16. Kubbah, Abdul Amir.(1964). Libya Its Oil Industry and Economic System. Baghdad: The Arab Petro-Economic Research Centre., p. 51.
17. Oladejo, M. O., & Yinus, S. O. (2020). Electronic Accounting Practices: An Effective Means for Financial Reporting Quality in Nigeria Deposit Money Banks. International Journal of Managerial Studies and Research, 8(3), 13-26.
18. Peprah, W. K., & Amponsem, I. O. (2021). The Impact of Computerization on Financial Reporting Practice: The Perspectives of International Non-Government Organizations. Available at SSRN 3800429.
19. Sekaran, U., and Bougie R. (2006). Research methods for business: A skill building approach. 5th Edition, Wiley and Sons. ISBN-10: 0470744790
20. Setyaningsih, S. D., Mulyani, S., Akbar, B., & Farida, I. (2021). Quality and efficiency of accounting information systems. Utopía y praxis latinoamericana: revista internacional de filosofía iberoamericana y teoría social, (2), 323-337.
21. Twati, J. M, and Gammack, J. G (2004).. The Impact of Organisational Culture Innovation on Adoption of IS/IT. " The Case Study of Libya. The International Research Conference on Innovation in Information Technology.
22. Wali, K., & Darwish, B. K. (2021). Electronic Accounting Services and their Effect on Enhancing the Efficiency of Financial Institutions. Journal of University of Babylon for Pure and Applied Sciences, 21-39.
23. Wood, Duncan.(2005). Governing Global Banking: The Basel Committee and the Politics of Financial Globalisation. Hants: Ashgate Publishing Limited, p. 4.